

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد أوغندا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وكمبوديا وكينيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ) في دورتها الخامسة عشرة، المعقودة في الفترة من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022، على أن تنظر، في دورتها السادسة عشرة، ضمن بند المسائل الأخرى، في "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات سبع دول أعضاء (كمبوديا والجمهورية الدومينيكية وكينيا وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية) عن تجاربها في تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية.
2. وتقدم مساهمة كمبوديا لمحة عامة عن مختلف الهيئات التي تؤدي دوراً في جهود إنفاذ الملكية الفكرية في البلد، فضلاً عن لجنتها الوطنية للملكية الفكرية، التي تضم عدة وزارات حكومية بهدف تنسيق وتعزيز التعاون بين السلطات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية. وتعرض المساهمة لمحة عامة عن تكوين اللجنة الوطنية ووظائفها الرئيسية، إضافة إلى عدة مبادرات لتعزيز إنفاذ الملكية الفكرية وتحسينه في البلد.
3. وتصف مساهمة الجمهورية الدومينيكية المجلس المشترك بين الوزارات المعني بالملكية الفكرية، الذي يعمل كهيئة استشارية وتنسيقية في مجال الملكية الفكرية في البلد. وتشرح المساهمة خلفية المجلس وإنشائه وتكوينه، وتقدم لمحة عامة عن ولايته.
4. وتناقش مساهمة كينيا إنشاء هيئة مكافحة التقليد. وأنشئت الهيئة قبل 13 عاماً لمعالجة الآثار الضارة للتقليد في البلاد، وإنفاذ العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبراءات. وتغطي المساهمة نشأة الهيئة وولايتها وبعض الدروس المهمة المستفادة.
5. وتبليغ مساهمة جمهورية كوريا عن عدة مبادرات اتخذها المكتب الكوري للملكية الفكرية في السنوات الأخيرة لزيادة تعزيز جهوده في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. وتناقش المساهمة إنشاء شعبة شرطة التكنولوجيا والتصاميم، وهي هيئة تحقيق تتعامل مع التعدي على العلامات التجارية والبراءات والتصاميم والأسرار التجارية. وإضافة إلى ذلك، تتحدث عن إنشاء مركز متكامل للإبلاغ والتشاور بشأن التعدي على الملكية الفكرية لتحسين الخدمات العامة في التعامل مع التعدي على الملكية الفكرية. وأخيراً، توجز المساهمة الجهود التي يبذلها المكتب الكوري للملكية الفكرية لإنشاء شبكة دولية تعاونية من سلطات التحقيق.

6. تناقش مساهمة المملكة العربية السعودية مجموعة متنوعة من المبادرات لتطوير نهج متماسك ومتكامل وموحد لإنفاذ الملكية الفكرية في البلاد. وتشمل هذه المبادرات إنشاء اللجنة الدائمة المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومجلس احترام الملكية الفكرية. وتقدم المساهمة لمحة عامة عن كل مبادرة من هذه المبادرات، بما في ذلك غرضها وولايتها وأهدافها وإنجازاتها.
7. وتقدم مساهمة أوغندا لمحة عامة عن وحدة الإنفاذ التابعة لمكتب التسجيل والخدمات في أوغندا، التي تسهم في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية من خلال التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومصادرة السلع المقلدة والمقرصنة في السوق الأوغندية ومقاضاة مرتكبي أفعال التقليد والقرصنة.
8. وتعرض مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية تاريخ هيئات تنسيق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمحة عامة عن مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية (IPEC)، بما في ذلك الأساس القانوني لإنشائه وولايته، فضلا عن الخطة الاستراتيجية المشتركة بشأن إنفاذ الملكية الفكرية التي يتولى مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية مسؤولية إصدارها. وبالإضافة إلى ذلك، تناقش المساهمة النهج الحكومي الكامل الذي اعتمد في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذي يضطلع به مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية في تنسيق ذلك.
9. وترد المساهمات بالترتيب التالي:
- 3.....تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في كمبوديا
- 8.....المجلس الوزاري المشترك للملكية الفكرية: تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية
- 11.....مكافحة المنتجات المقلدة: خطوات كينيا الحاسمة نحو حماية الملكية الفكرية وإنفاذها
- أحدث عمليات شرطة التكنولوجيا التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية: إطلاق مركز متكامل للإبلاغ والاستشارات وإجراء التحقيقات الدولية المشتركة
- 17.....
- 20.....تنسيق جهود انفاذ حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية
- 24.....تجربة مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية
- 31.....تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الولايات المتحدة

[تلي ذلك المساهمات]

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في كمبوديا

مساهمة من إعداد السيد إيونغ تشايهونغ، نائب مدير إدارة الملكية الفكرية، وزارة التجارة، بنوم بنه، كمبوديا*

ملخص

منذ أن أصبحت كمبوديا عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 1995 ومنظمة التجارة العالمية في عام 2004، تطور نظام الملكية الفكرية في البلاد تدريجيا، مما يدل على اتخاذ منحى إيجابي في حماية حقوق الملكية الفكرية واستخدامها كوسيلة أداة حيوية للنمو الاقتصادي الوطني والحد من الفقر، بما يتماشى مع الاستراتيجية المستطيلة التي وضعتها الحكومة. ومن أجل الامتثال للمعايير الدولية وتقليص فجوة التنمية على المستويين الإقليمي والدولي، سن البلد العديد من قوانين ولوائح الملكية الفكرية الرئيسية وانضم إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع وتعزيز التعاون الدولي في المجالات المتعلقة بالملكية الفكرية مع بلدان المنطقة. وهذا هو الحال بشكل خاص مع منظمات مثل الويبو ومكتب اليابان للبراءات وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية والمكتب الكوري للملكية الفكرية، والتي تساهم بشكل كبير في تطوير نظام الملكية الفكرية في كمبوديا.

أولاً. إدارة الملكية الفكرية

1. في كمبوديا، تتولى ثلاث وزارات مختلفة إدارة شؤون الملكية الفكرية ولكل وزارة مسؤولية سلطة وواجب حماية وتدعيم تطوير مجال الملكية الفكرية الخاص بها. وتندرج المسائل المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة ضمن السلطة الاستثنائية لإدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة بوزارة الثقافة والفنون الجميلة، والتي تتألف من خمسة شعب: الشعبة الإدارية؛ وشعبة التسجيل؛ وشعبة البحث والتطوير؛ وشعبة التعليم والنشر؛ وشعبة تنظيم الإدارة الجماعية. وتخضع البراءات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والأصناف النباتية إلى إدارة الملكية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تضم، بالإضافة إلى مركز الابتكار والإبداع، الشعب الخمسة التالية: الشعبة الإدارية؛ شعبة البراءات؛ والشعبة الصناعية؛ وشعبة حقوق المربين؛ وشعبة تسوية المنازعات والتعاون.

2. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة الملكية الفكرية، التابعة لوزارة التجارة، المسؤولية عن العلامات التجارية والعلامات الجماعية وعلامات التصديق والمؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية. ولدى إدارة الملكية الفكرية مدير واحد وعدد من نواب المدير، مع 10 مكاتب محددة تغطي، على التوالي، الإدارة، وتسجيل العلامات، وتسجيلات العلامات البريدية، وتسجيلات العلامات الدولية، والبيانات الجغرافية والأسرار التجارية، والأتمتة وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والتوعية العامة، والتعاون والشؤون القانونية والتفاضي، وسياسة الملكية الفكرية.

ثانياً. اللجنة الوطنية للملكية الفكرية

3. في عام 2008، أنشأت الحكومة الملكية الفكرية اللجنة الوطنية للملكية الفكرية كامتداد للجنة المشتركة بين الوزارات التي تم إنشاؤها في عام 1999 لإدارة ثلاثة مجالات للملكية الفكرية: العلامات التجارية وحقوق المؤلف والبراءات. وتتألف عضوية اللجنة الوطنية للملكية الفكرية من وزير التجارة كرئيس، وكتاب الدولة في وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار ووزارة الثقافة والفنون الجميلة كنواب للرئيس، وممثلي 11 وزارة أخرى كأعضاء. وكانت الأغراض الرئيسية لإنشاء اللجنة، في جملة أمور، هي قيادة التنسيق وتعزيز التعاون السلس بين الوزارات والمؤسسات، والتعاون مع السلطات المختصة والمحاكم لمنع التعديات على حقوق الملكية الفكرية والقضاء عليها.

4. وفي عام 2021، عدل المرسوم الفرعي بشأن إنشاء اللجنة الوطنية للملكية الفكرية وتم توسيع عضويتها لتشمل 17 وزارة بغية زيادة توسيع التعاون في مجال الملكية الفكرية. ويرأسها وزير التجارة في حين يتولى كاتب الدولة لدى وزارة التجارة مهمة النائب الأول الدائم للرئيس ويتولى كتاب الدولة في وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ووزارة الثقافة والفنون الجميلة، ووزارة الاقتصاد والمالية مهمة النواب الثانويين للرئيس. ويشارك في عضوية المجلس ممثلون عن 13 وزارة أخرى، بالإضافة إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة العمل والتدريب المهني، ووزارة شؤون المرأة. ولدى اللجنة الوطنية للملكية الفكرية أمانة عامة تتألف عضويتها من مسؤولين تقنيين من جميع الوزارات التنفيذية.

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

5. وفيما يلي الوزارات الـ 17 الأعضاء في اللجنة الوطنية للملكية الفكرية:

- وزير التجارة: رئيساً
- كاتب الدولة لدى وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار: نائب الرئيس
- كاتب الدولة لدى وزارة الثقافة والفنون الجميلة: نائب الرئيس
- كاتب الدولة لدى وزارة الاقتصاد والمالية: نائب الرئيس
- مجلس رئيس الوزراء: عضواً
- وزارة الداخلية: عضواً
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي: عضواً
- وزارة الزراعة والغابات والثروة السمكية: عضواً
- وزارة التعليم والشباب والرياضة: عضواً
- وزارة البيئة: عضواً
- وزارة الإعلام: عضواً
- وزارة العدل: عضواً
- وزارة البريد والاتصالات: عضواً
- وزارة الصحة: عضواً
- وزارة السياحة: عضواً
- وزارة شؤون المرأة: عضواً
- وزارة العمل والتدريب المهني: عضواً

6. وفيما يلي المهام الرئيسية للجنة الوطنية للملكية الفكرية:

- العمل كجهة لتنسيق التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف في مجال الملكية الفكرية مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية وشركاء التنمية لتحديد وتنفيذ المشاريع والاستفادة من المساعدة التقنية المتعلقة بالملكية الفكرية؛
- والتعاون من أجل تعزيز صياغة القوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقيات الدولية؛
- والتعاون من أجل تعزيز الإنفاذ الفعال للقوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية من أجل منع واستئصال التعدي على الملكية الفكرية وأعمال المنافسة غير العادلة وغيرها من التعديات ذات الصلة، بما في ذلك الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي؛
- والتعاون في البحث وتحليل فوائد وآثار الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية؛
- والتعاون لإعداد وتعزيز تنفيذ سياسة الملكية الفكرية الوطنية وخطة عمل اللجنة الوطنية للملكية الفكرية؛
- والتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية لنشر قوانين ولوائح الملكية الفكرية وتحسين معارف وقدرات موظفي الإنفاذ والمدربين ومهنيي الملكية الفكرية والقطاع الخاص والجمهور وغيرهم؛
- والتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية لإدماج المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية في مناهج المؤسسات التعليمية العامة والخاصة؛
- وإعداد تقرير الملكية الفكرية السنوي لرفعه إلى الحكومة الملكية.

7. ولدى اللجنة الوطنية للملكية الفكرية أمانة عامة بقيادة إدارة الملكية الفكرية، والتي تتألف من مسؤولين تقنيين من مختلف الوزارات. وسيكون كل عضو في الأمانة بمثابة جهة لتنسيق شؤون الملكية الفكرية الخاصة به. وبصفتها رئيسة للأمانة، تلعب إدارة الملكية الفكرية دورًا نشطًا في قيادة التنسيق والتعاون في شؤون الملكية الفكرية مع الوزارات المعنية، لا سيما في تكوين الكفاءات وتقديم شهادات خبراء الملكية الفكرية في قضايا التعدي عند الطلب.

8. وتعمل العديد من الوكالات أيضًا في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وترد أهمها في القسم ثالثًا. ولكل منها صلاحياته وإجراءاته. ويعتمد خيار اتخاذ إجراء من خلال وكالة على صاحب حقوق الملكية الفكرية، وخطورة القضية، والإجراء الذي يرغب صاحب الحقوق في اتخاذه.

9. وبما أن معرفة وخبرة وكالات الإنفاذ بخلاف إدارات الملكية الفكرية لا تزال محدودة، فغالبًا ما تكون هناك طلبات للحصول على شهادة من خبراء الملكية الفكرية أو تقييمات صلاحية الملكية الفكرية أو التعدي على الملكية الفكرية قبل اتخاذ الإجراء. ويشمل ذلك أيضًا ممارسي الملكية الفكرية، الذين عادةً ما يتواصلون مع إدارات الملكية الفكرية للحصول على آراء الخبراء قبل اتخاذ إجراءات بشأن التعدي من خلال وكالات الإنفاذ.

ثالثًا. وكالات إنفاذ الملكية الفكرية

ألف. إدارات الملكية الفكرية

10. تلعب إدارات الملكية الفكرية في الوزارات الثلاث المسؤولة عن الملكية الفكرية، بما في ذلك إدارة الملكية الفكرية وإدارة الملكية الصناعية وإدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة، دورًا حيويًا كجهات وسيطة لتسوية المنازعات المتعلقة بالعلامات التجارية والبراءات ومسائل حق المؤلف بين أصحاب الحقوق (المشتكين) والمتعدين (المدعى عليهم). وتتمتع هذه الإدارات بسلطة التنفيذ الإداري فقط؛ ويتمثل دورها الرئيسي في مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل مفيد للطرفين. ويُعد هذا الحل الإداري لمنازعات الملكية الفكرية السبيل الأكثر ملاءمة والمناسب في الوقت والفعال من حيث التكلفة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية قبل اللجوء إلى وكالات الإنفاذ الأخرى. وتضع إدارة الحماية الدولية سياسة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أو على الأقل تقدم المشورة بشأنها، وتقدم خدمات استشارية وخبرة للمحاكم وتنسق مع هيئات إنفاذ القانون الكمبودية الأخرى بشأن الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الملكية الفكرية.

باء. المديرية العامة لحماية المستهلك والمنافسة ومكافحة الاحتيايل التابعة لوزارة التجارة

11. تتبع المديرية العامة لحماية المستهلك والمنافسة وردع الاحتيايل لوزارة التجارة. وهي مسؤولة عن ضمان جودة وسلامة المنتجات والخدمات من أجل حماية صحة المستهلك وسلامته، وحماية المصالح الاقتصادية للمستهلكين، وضمان وجود بيئة من المنافسة العادلة لممارسة الأعمال التجارية في كمبوديا، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن الجودة وسلامة المنتجات والخدمات. والمديرية العامة هي أيضًا وكالة نشطة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في السوق الداخلية. وتتمتع بصلاحيات إنفاذ القانون التي تتمتع بها الشرطة القضائية.

جيم. الإدارة العامة للجمارك والضرائب في كمبوديا التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية

12. تتولى الجمارك المسؤولة عن مراقبة استيراد وتصدير البضائع عند نقاط التفتيش الحدودية وفرض الرسوم والضرائب على الواردات والصادرات. وهي تلعب دورًا مهمًا في مكافحة التعديات، إما عن طريق وقف الواردات حتى لا تصل السلع المتعدية إلى المستهلكين في كمبوديا، أو من خلال اتخاذ إجراءات ضد الصادرات، مما يجعل كمبوديا مكانًا غير جذاب لتصنيع أو عبور السلع المتعدية. ويبدأ الإنفاذ الجمركي لحقوق الملكية الفكرية عادةً من خلال طلب يقدمه صاحب الحق أو بمبادرة من الجمارك نفسها (إجراء بحكم المنصب)، بناءً على أدلة ظاهرة أو معلومات موثوقة من الجمهور.

دال. الشرطة الاقتصادية التابعة لوزارة الداخلية

13. تتولى الشرطة الاقتصادية المسؤولة عن جميع أنشطة إنفاذ القانون، واتخاذ التدابير ومكافحة الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك الجرائم والتعديات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ويجوز لهم إجراء عمليات البحث والتحقيق وتحديد الأهداف بالتعاون مع السلطات المختصة من أجل جمع الأدلة ومصادرة البضائع المخالفة أو التصرف فيها. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية، فإن ضباط الشرطة الاقتصادية هم إما ضباط الشرطة القضائية أو أعوان الشرطة القضائية.

(أ) المحاكم

14. يتكون النظام القضائي في كمبوديا من المحاكم الابتدائية (المحاكم البلدية أو محاكم المقاطعات)، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة العليا. ولا توجد محكمة منفصلة للملكية الفكرية تجارية أو متخصصة. وتقع جميع القضايا المدنية، بما في ذلك النزاعات المدنية المتعلقة بالملكية الفكرية، ضمن اختصاص المحكمة الابتدائية. ولا ينص قانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف وقانون البراءات على إجراءات مفصلة لرفع دعوى مدنية بشأن الملكية الفكرية في المحكمة. بل إن إجراءات رفع دعوى مدنية منصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية.

15. وعلى الرغم من أن كل سلطة لديها سلطة إنفاذ خاصة بها، فإنها غالباً ما تحتاج إلى آراء خبراء الملكية الفكرية من الإدارات المسؤولة عن الملكية الفكرية، وخاصة إدارة الملكية الفكرية. وكما ذكر أعلاه، بصفته رئيس أمانة اللجنة الوطنية للملكية الفكرية، ترحب إدارة الملكية الفكرية بجميع طلبات المساعدة وآراء الخبراء من جميع أصحاب المصلحة.

(ب) سياسة الملكية الفكرية الوطنية

16. وضعت كمبوديا سياسة وطنية للملكية الفكرية، وهي الآن تمر بالمرحلة النهائية لإقرارها من قبل الحكومة الملكية. وتمثل الرؤية الواردة في هذه السياسة في تطوير نظام الملكية الفكرية في كمبوديا باعتباره قوة دافعة للاقتصاد والتجارة والصناعة والثقافة والسياحة والزراعة من خلال تعزيز حماية الملكية الفكرية، ووضع العلامات التجارية على المنتجات الكمبودية، وتشجيع استخدام الملكية الفكرية في البحث وتطوير المنتجات التكنولوجية والابتكار والصناعات الثقافية، والاستجابة للسياق الاقتصادي والاجتماعي للثورة الرقمية والثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق رؤية كمبوديا لعام 2050. وينصب تركيز السياسة على استخدام الملكية الفكرية من أجل تطوير سبعة مجالات رئيسية: (1) الزراعة؛ (2) التجارة والصناعة؛ (3) العلوم والتكنولوجيا؛ (4) الصحة؛ (5) والثقافة؛ (6) والسياحة؛ (7) والتثقيف والتوعية العامة. ووضعت ست خطط استراتيجية، مشفوعة بمبادرات محددة لكل مجال تم وضعها لتنفيذ السياسة الوطنية للملكية الفكرية:

- الاستراتيجية 1: وضع القوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية على أن تتوافق مع المعايير الدولية وتلبي المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية لكمبوديا.
- الاستراتيجية 2: تحديث نظام إدارة الملكية الفكرية وتسييرها لتعزيز المؤسسات لتتولى إدارة المهام المتعلقة بالملكية الفكرية بفعالية وكفاءة وتحسين تقديم خدمات الملكية الفكرية للجمهور.
- الاستراتيجية 3: بناء رأس المال البشري لوكالات الملكية الفكرية لتمكينها من تنفيذ أداء مهامها بفعالية وتدريب أصحاب المصلحة الآخرين.
- الاستراتيجية 4: نشر وتشجيع التثقيف والتوعية بالملكية الفكرية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة المعنيين والجمهور.
- الاستراتيجية 5: إنشاء آليات لتعزيز إنفاذ الملكية الفكرية وحل منازعاتها بفعالية ومكافحة التعدي عليها وبالتالي بناء مجتمع يثق في الملكية الفكرية ويحترمها.
- الاستراتيجية 6: تشجيع تسويق حقوق الملكية الفكرية لكسب أصحاب الملكية الفكرية المزيد من القيمة الاقتصادية.

17. وفي إطار هذه الاستراتيجيات، وضعت المبادرات الرئيسية التالية لتعزيز وتحسين إنفاذ الملكية الفكرية:

- إنشاء آلية لتسوية منازعات الملكية الفكرية من خلال المحاكم التجارية وتعزيز الآليات غير القضائية لتسوية منازعاتها لأغراض دعم التجارة والصناعة؛
- سن القوانين واللوائح اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بشكل فعال؛
- وتعزيز إنفاذ القانون لتوفير حماية أفضل للملكية الفكرية من خلال تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وتبادل المعلومات والخبرات في استخدام تكنولوجيا المعلومات لمكافحة السلع المقلدة على الإنترنت وإنشاء نظام مشترك للبحث في بيانات الملكية الفكرية لفائدة الوزارات والمؤسسات المعنية؛
- والتعاون الوثيق مع السلطات المختصة لمكافحة بيع السلع المقلدة وغيرها من التعديات على الملكية الفكرية وبالتالي زيادة ثقة العملاء والسياحة؛
- وتعزيز تنفيذ قوانين الملكية الفكرية لحماية أصحاب حق المؤلف وزيادة ثقة مستهلكي المعارف التقليدية والمنتجات الثقافية؛

- ووضع استراتيجيات وأنظمة مراقبة لتعزيز حماية المعارف التقليدية والمعايير الثقافية، وتعزيز إنفاذ القانون ضد إساءة استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية واللوائح الثقافية لكمبوديا من قبل البلدان الأخرى؛
- واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاستخدام الاحتياطي للمؤشرات الجغرافية والسلع والعلامات التجارية الجماعية وغيرها من العلامات التجارية الكمبودية في الخارج؛
- وتكوين كفاءات الموظفين المكلفين بإنفاذ قانون الملكية الفكرية وتشجيع هيئات البث على تنفيذ ونشر القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية؛
- وتعزيز قدرات مسؤولي وزارة الصحة وموظفي إنفاذ القانون ومسؤولي الوزارات والمؤسسات المعنية وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية للقضاء على المنتجات الدوائية غير المشروعة التي تؤثر على الصحة العامة؛
- وتكوين كفاءات مسؤولي الملكية الفكرية ووكلاء السفر وأصحاب المصلحة، وتعزيز تنفيذ قوانين الملكية الفكرية لزيادة ثقة المستهلك في جودة الخدمات والمنتجات السياحية وموثوقيتها ودقتها وصحتها.

[نهاية المساهمة]

المجلس المشترك بين الوزارات المعني بالملكية الفكرية: تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية

مساهمة أعدتها السيدة آرمي فيريرا ريبس، نائبة المدعي العام ومنسقة وحدة الملكية الفكرية والقضاء على الاتجار غير المشروع، مكتب المدعي العام، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية*

ملخص

يضي إنشاء المجلس الوزاري المشترك المعني بالملكية الفكرية (المجلس) طابعا رسميا على التأزر الذي طوره جميع المؤسسات الحكومية في الجمهورية الدومينيكية فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وقد ولد المجلس نتيجة الحاجة إلى العمل بشكل مشترك وشامل بشأن مختلف قضايا الملكية الفكرية، حيث عملت كل مؤسسة تاريخيا بشكل مستقل في هذا المجال، مما لم يسفر عن نتائج تقنية أو عملية جيدة. ويؤكد المجلس من جديد على الملكية الفكرية كأولوية للجمهورية الدومينيكية عبر ثلاثة محاور: الاعتراف بالحقوق وأهمية التميز في التسجيل، وتعزيز الإبداع والابتكار وإنفاذ الملكية الفكرية. ويهدف العمل على إنفاذ الملكية الفكرية إلى ضمان احترام حقوق أصحاب الحقوق وكذلك حماية المستهلكين النهائيين بشكل فعال، مما يساهم في سلامة المواطنين.

أولاً. مقدمة

1. يتطلب تنسيق السياسة العامة بشأن الملكية الفكرية جهداً مشتركاً من قبل الهيئات الحكومية في الجمهورية الدومينيكية التي تعمل مباشرة في هذا المجال. وينبغي أن تركز السياسة العامة على المجالات التي تمكن من إنشاء النظام اللازم للحوافز والحماية.
2. ولذلك أنشأت الحكومة المجلس المشترك بين الوزارات للملكية الفكرية (المجلس) ككيان استشاري وتنسيقي لجميع الهيئات الحكومية العاملة في مجال الملكية الفكرية في البلد.
3. وكانت القوة الدافعة وراء إنشاء المجلس هي وحدة الملكية الفكرية التابعة لمكتب المدعي العام. وحظيت بالدعم الكامل من وزارة الصناعة والتجارة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما وزير التجارة وأمين أمانة التجارة الخارجية، وكلاهما كان له دور فعال في تنفيذ السلطة التنفيذية للاقتراح.

ثانياً. إنشاء المجلس

ألف. معلومات أساسية

4. سبقت المجلس اللجنة الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية (اللجنة)، التي أنشئت في 2 مارس 2001، بموجب المرسوم رقم 303-01.
5. وتمثل دورها في صياغة وتنفيذ سياسة وطنية لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وتنسيق جهود مختلف الهيئات العامة لتحقيق هذه الغاية.
6. وضمت اللجنة الأعضاء التاليين:

- وزير الدولة للصناعة والتجارة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الذي ترأس اللجنة؛
- وزير الدولة (المسائل الفنية) لمكتب الرئيس؛
- وزير الدولة (المسائل الفنية) للشؤون الخارجية؛
- وزير الدولة (المسائل الفنية) للصناعة والتجارة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛
- وزير الدولة (المسائل الفنية) للثقافة؛
- وزير الدولة (المسائل الفنية) للصحة العامة؛

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

- وزير الدولة (المسائل الفنية) للضمان الاجتماعي؛
- مستشار قانوني للسلطة التنفيذية؛
- مكتب النائب العام؛
- رئيس مجلس إدارة المعهد الوطني للاتصالات، بدور المنسق؛
- المدير العام للجمارك؛
- مدير المعهد الوطني للتكنولوجيا الصناعية.

7. ولكن، وبسبب عدم وجود نتائج ملموسة، تم حل اللجنة بعد 21 عاما من إنشائها من خلال المرسوم رقم 22-776 المؤرخ 30 ديسمبر 2022، الذي ألغى المرسوم رقم 01-303.

ثالثاً. إنشاء المجلس

8. أنشئ المجلس وأسندت إليه مسؤولية وضع معايير الأداء وتنسيق عمل الهيئات الحكومية في جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات للنهوض بالملكية الفكرية كأداة لدفع التجارة والاستثمار الأجنبي والابتكار، وتعزيز الرعاية الصحية والثقافة، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وفقاً للقانون المحلي والاتفاقات الدولية التي تعد الجمهورية الدومينيكية طرفاً فيها وأدرجت الأحكام الواردة فيها في القانون المحلي.

9. وأعربت حكومة الجمهورية الدومينيكية عن قلقها من أن عدم وجود هيئة تنسيق فعالة يمكن أن يقوض جهود فرادى المؤسسات. وقد حفز ما سبق، إضافة إلى عدم وجود هيئة استشارية حكومية معنية بالملكية الفكرية، مكتب المدعي العام ووزارة الصناعة والتجارة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على إطلاق الاقتراح.

10. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الجمهورية الدومينيكية تفتخر بسجل قوي من حيث الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية ومكتبها الوطني للملكية الصناعية متطور للغاية، إلا أن حماية مجالات الملكية الفكرية الأخرى التي لا تقل أهمية، تشوبها أوجه قصور. وفي ضوء ما سبق، كانت هناك حاجة إلى تحقيق توازن وتعزيز درجة الحماية الممنوحة في جميع مجالات الملكية الفكرية.

رابعاً. تكوين المجلس

11. ويتألف المجلس، بوصفه هيئة مشتركة بين المؤسسات، من مؤسسات مختلفة:
- وزارة الصناعة والتجارة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ممثلة بنائب وزير التجارة الخارجية (VICOMEX)، الذي ينسق عمل المجلس؛
 - مكتب النائب العام، ممثلاً بوحدة الملكية الفكرية التابعة له؛
 - وزارة الشؤون الخارجية (MIREX)؛
 - وزارة الصحة والضمان الاجتماعي (MISPAS)؛
 - وزارة الزراعة؛
 - المديرية العامة للجمارك (DGA)؛
 - المكتب الوطني للملكية الصناعية (ONAPI)؛
 - المكتب الوطني لحق المؤلف؛
 - المعهد الوطني للاتصالات (INDOTEL)؛
 - المعهد الوطني لحماية حقوق المستهلك (ProConsumidor).

خامساً. مجالات مسؤولية المجلس

12. وتتمثل ولاية المجلس فيما يلي:

- مشاريع مقترحات بشأن سياسات الملكية الفكرية لأعضائها من المؤسسات تهدف إلى النهوض بالتجارة والاستثمار والابتكار وتعزيز الرعاية الصحية والثقافة؛
- تنسيق أنشطة الهيئات الممثلة في المجلس بهدف ضمان الامتثال الكامل لقانون الملكية الفكرية ووفاء الجمهورية الدومينيكية بالتزاماتها بموجب اتفاقات التجارة الدولية ذات الصلة؛
- تنسيق وتطوير موقف البلد بشأن مسائل الملكية الفكرية في تعامله مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وفي ضوء المفاوضات التجارية المقبلة؛
- تقديم توصيات لتسوية المنازعات الدولية التي تشمل الجمهورية الدومينيكية والناشئة عن القضايا المتعلقة بادعاءات الفشل في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛
- تعزيز التنسيق المؤسسي لضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحماية أصحاب الحقوق والمستهلكين في البلد؛
- تقديم تقرير سنوي عن الوضع فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الملكية الفكرية في الجمهورية الدومينيكية.

سادساً. اجتماعات المجلس

13. يجتمع المجلس بانتظام، ست مرات في السنة على الأقل. ويدعو المنسق إلى عقد هذه الاجتماعات. ويجوز للمنسق أن يدعو إلى اجتماعات استثنائية إن رأى ذلك ضرورياً أو بناء على طلب أحد الأعضاء.

14. ومن البنود ذات الأولوية في جدول أعمال المجلس النظر في أثر إدراج حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للجمهورية الدومينيكية في قائمة المراقبة الواردة في التقرير السنوي الخاص 301 عن حماية الملكية الفكرية وإنفاذها.

15. ويعكف المجلس حالياً على صياغة نظامه الداخلي الذي سييسر تنظيم أعماله، وبالتالي تحقيق أهدافه، وفقاً للمادة 5 من المرسوم رقم 22-776.

16. ومن الاعتبارات الرئيسية الأخرى للمجلس الاستفادة من فرص التعاون مع الهيئات الدولية العاملة في نفس الميدان.

سابعاً. هدف المجلس

17. ختاماً، يتمثل هدف المجلس، من وجهة نظر الجمهورية الدومينيكية، في وضع استراتيجية تشغيلية مشتركة لإنشاء نظام متوازن للملكية الفكرية. وستتناول الاستراتيجية النقاط الرئيسية الأربع التالية:

- الاعتراف بالحقوق؛
 - وتشجيع الإبداع والابتكار؛
 - وإنفاذ واحترام حقوق أصحاب الحقوق؛
 - وحماية المستهلكين.
18. وقد صيغ برنامج عمل مشترك واختيرت الهيئات والوكالات الحكومية لقيادة ذلك العمل والجلوس في المجلس على أساس تلك النقاط الأربع. وستتمثل مهمتهم في تعزيز النظام، ليس فقط من خلال قيادة الطريق من حيث الاعتراف بالحقوق، ولكن أيضاً من خلال حمايتها بفعالية.

[نهاية المساهمة]

مكافحة المنتجات المقلدة: خطوات كينيا الحاسمة نحو حماية الملكية الفكرية وإنفاذها

مساهمة من إعداد الدكتورة روبي موبوغوا نجوروج، المديرية التنفيذية/الرئيسة التنفيذية، هيئة مكافحة التقليد، نيروبي، كينيا*

ملخص

يتفاقم تحدي التقليد في جميع أنحاء العالم. وتظهر نتائج الأبحاث أن آفة التقليد تستمر في الانتشار كالنار في الهشيم بسبب انتشار تقنيات الإنتاج الضخم، وريحية هذا النشاط غير القانوني، وعلاقة المستهلكين القوية مع المنتجات ذات العلامات التجارية. ولم تسلم كينيا من ذلك. وينتهك التقليد حقوق الملكية الفكرية لأصحاب العلامات التجارية ويخنق الابتكار والتجارة المشروعة والقانونية. ولتبسيط الجهود المتباينة السابقة في مكافحة التقليد في كينيا، أنشئت هيئة مكافحة التقليد، وهي هيئة مكرسة حصرياً للمسألة ولها سلطات إنفاذ العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبراءات، قبل 13 عاماً. وتتفق أعمال الهيئة في مجال حماية الملكية الفكرية وإنفاذها مع التزام كينيا بموجب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والدولية. ومنذ ذلك الحين قادت الهيئة جهود مكافحة التقليد من خلال البحث والتوعية العامة والإنفاذ. وقد أدت أعمال الإنفاذ إلى مصادرة سلع مقلدة بقيمة 3.4 مليار شلن كيني (حوالي 19.9 مليون دولار أمريكي) وتدمير سلع بقيمة 958.42 مليون شلن كيني (حوالي 6.35 مليون دولار أمريكي).

أولاً. كينيا تكثف جهودها لمكافحة آفة التقليد

ألف. مقدمة

1. التجارة في السلع المقلدة ليست ظاهرة جديدة. الجديد هو الحجم الهائل للسلع المقلدة وتأثيرها على الاقتصادات، وصحة الإنسان وسلامته والبيئة.

2. لا يمكن المبالغة في التأكيد على التأثير الخطير للتقليد على أي سوق. فوفقاً لبحث أجرته هيئة مكافحة التقليد (ACA)¹، نما حجم التجارة غير المشروعة في كينيا من 726 مليون شلن كيني (حوالي 4.81 مليون دولار أمريكي) في عام 2017 إلى 826 مليون شلن كيني (حوالي 5.48 مليون دولار أمريكي) في عام 2018. وكمية كبيرة من السلع في سوق التجارة غير المشروعة مقلدة. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الكيني سيخسر 600 مليار شلن كيني (حوالي 3.98 مليار دولار أمريكي) سنوياً بسبب التقليد حيث إن 20 في المئة من المنتجات في السوق مقلدة. يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة² أن ما يقرب من 500,000 شخص يفقدون حياتهم سنوياً بسبب الأدوية المزيفة/المقلدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما في ذلك كينيا.

3. فكيف تعاملت كينيا مع ظاهرة التزوير على مر السنين؟

باء. نشأة هيئة مكافحة التزييف (ACA)

4. قبل عام 2008، لم يكن لدى كينيا قانون للتعامل مع التقليد. ومع ذلك، شكلت الحكومة الكينية هيئة إدارية تسمى أمانة مكافحة المنتجات المقلدة وذات المستوى المتدني. وتتألف الأمانة من موظفين من هيئة الإيرادات الكينية، وإدارة الأوزان والمقاييس، ومكتب كينيا للمعايير. وكانت الأمانة مسؤولة عن "تنسيق مكافحة المنتجات المقلدة والسلع المحظورة والمقيدة، وضمان الامتثال للمتطلبات ذات الصلة بموجب القوانين المعنية".

5. تم الإعلان لاحقاً عن أن هذه الأمانة تفتقر إلى التفويض القانوني والسلطة لإنفاذ العلامات التجارية أو غيرها من الانتهاكات ذات الصلة كما حاولوا القيام به في قضية *Doshi Iron Mongers Ltd* ضد *Weights and Measures Department* [2006] eKLR (قضية المحكمة العليا رقم 1206 لعام 2004)³. واتفقت محكمة الاستئناف مع المحكمة العليا على أن الأمانة ليس لها ولاية قانونية أو أساس قانوني. وكان هذا واضحاً من تاريخ الأمانة. وهي وحدة مرتجلة شكلتها الحكومة الكينية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص للتعامل مع قضايا التقليد والقرصنة في وقت لم يكن فيه إطار قانوني مناسب لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

1 هيئة مكافحة التقليد، خطة العمل الوطنية والإطار التنفيذي لمكافحة الاتجار غير المشروع 2019-2022، متاحة على الرابط التالي:

<https://aca.go.ke/downloads/publications/199-national-action-plan-to-combat-illicit-trade>

2 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاتجار بالمنتجات الطبية في منطقة الساحل: تقييم تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية - الساحل، متاح على الرابط التالي: unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_medical_2023.pdf

3 تم تأييد قرار المحكمة العليا من قبل محكمة الاستئناف في قضية هيئة الإيرادات الكينية (KRA) ضد شركة eKLR [2016] *Doshi Iron Mongers* (الاستئناف المدني رقم 162 لعام 2006).

6. ورأت محكمة الاستئناف أن القانون لا يمكن الأمانة من إنفاذ حقوق الملكية الفكرية دون مطالبة صحيحة أو حقيقية من صاحب الحق. وأكدت المحكمة المبدأ اللاتيني "لا جريمة إلا بنص" (*Nullum crimen sine lege*)، أي أنه لا توجد جريمة بدون قانون".

7. وبالنظر إلى قرارات المحاكم والضرورات القانونية وممارسة الضغط والدعوة من جانب المصنعين من خلال الرابطة الكينية للمصنعين، اعتبر إنشاء وكالة مستقلة لهيئة مكافحة التقليد خطوة ضرورية. وقاد القطاع الخاص بشكل عام والمصنعون، على وجه الخصوص، العملية لأنهم عانوا من معظم الآثار الضارة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية والتقليد والقرصنة.

8. ونتيجة لذلك، صدر قانون مكافحة التقليد لعام 2008 وأنشئت وكالة مكافحة التقليد (الهيئة الآن) في عام 2010 وفقا للمادة 3 من القانون. والهيئة هي وكالة مستقلة لها ولايات إنفاذ وتنسيق. وتنص المادة 5(ب) على أن تقوم الهيئة " بالتنسيق مع المنظمات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية المعنية بمكافحة التقليد".

9. ويدير الهيئة مجلس يتألف من الرئيس وثمانية أعضاء. ويمثل خمسة أعضاء مختلف الوكالات الحكومية بينما يمثل الثلاثة الآخرون المستهلكين والمصنعين وخبراء حقوق الملكية الفكرية⁴.

10. والمجلس غير التنفيذي مكلف بصياغة السياسات والرقابة على الهيئة. والأمانة منظمة في خمس مديريات - القانونية والامتثال؛ والإنفاذ؛ والشركات؛ والتدقيق الداخلي؛ والبحوث والتخطيط والتوعية العامة - ويرأسها مدير تنفيذي (الرئيس التنفيذي). هناك خمس مديريات يرأس كل منها مدير. ولدى الهيئة موظفون إضافيون يتألف من 125 و5 مراكز إقليمية: الساحل (مومباسا)، والغرب (كيسومو)، والصدع الشمالي (الدوريت)، والوسط (نيري)، والشرقي (نهر آي).

11. وبموجب المادة 5 من قانون مكافحة التقليد لعام 2008، تضطلع الهيئة بخمس وظائف أساسية من بينها مكافحة التقليد والتجارة والمعاملات الأخرى في السلع المقلدة في كينيا؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة في كينيا؛ وتنوير الجمهور بشأن المسائل المتعلقة بالتقليد؛ والتنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمكافحة التقليد؛ وإجراء البحوث والاستفسارات في المسائل المتعلقة بالتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية ووضع المشورة/الملخصات السياسية المناسبة لأمين مجلس الوزراء المعني؛ ووضع وتعزيز برامج تدريبية بشأن مكافحة التقليد.

12. لدى كينيا نظام قوي لقانون الملكية الفكرية يشكل قانون مكافحة التقليد لعام 2008 جزءاً منه. يتكون النظام القانوني من دستور كينيا (2010)، وأجزاء مختارة من التشريعات، ومعاهدات الملكية الفكرية الدولية، والاتفاقيات، أو الصكوك التي تكون الدولة طرفاً فيها.

13. ويحمي الدستور صراحة الملكية الفكرية والابتكار ونقل التكنولوجيا. أولاً، تدرج المادة 260 (ج) الملكية الفكرية في تعريف الملكية. وثانياً، تلزم المادة 40 (5) الدولة بدعم وتعزيز وحماية حقوق الملكية الفكرية لشعب كينيا. وعلاوة على ذلك، فإن المادتين 69 (1) (ج) و(هـ) تكلفان الدولة بحماية وتعزيز الملكية الفكرية والمعارف التقليدية أو الأصلية للتنوع البيولوجي والموارد الوراثية للمجتمعات وحماية الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي. ويحمي الدستور بموجب المادة 11(1) أشكال التعبير الثقافي وغيرها من أشكال التعبير التقليدي.

14. وترد المبادئ والقيم الدستورية المذكورة أعلاه بالتفصيل في ست تشريعات تعترف بحقوق الملكية الفكرية وتحميها. ويشمل النظام الأساسي ما يلي:

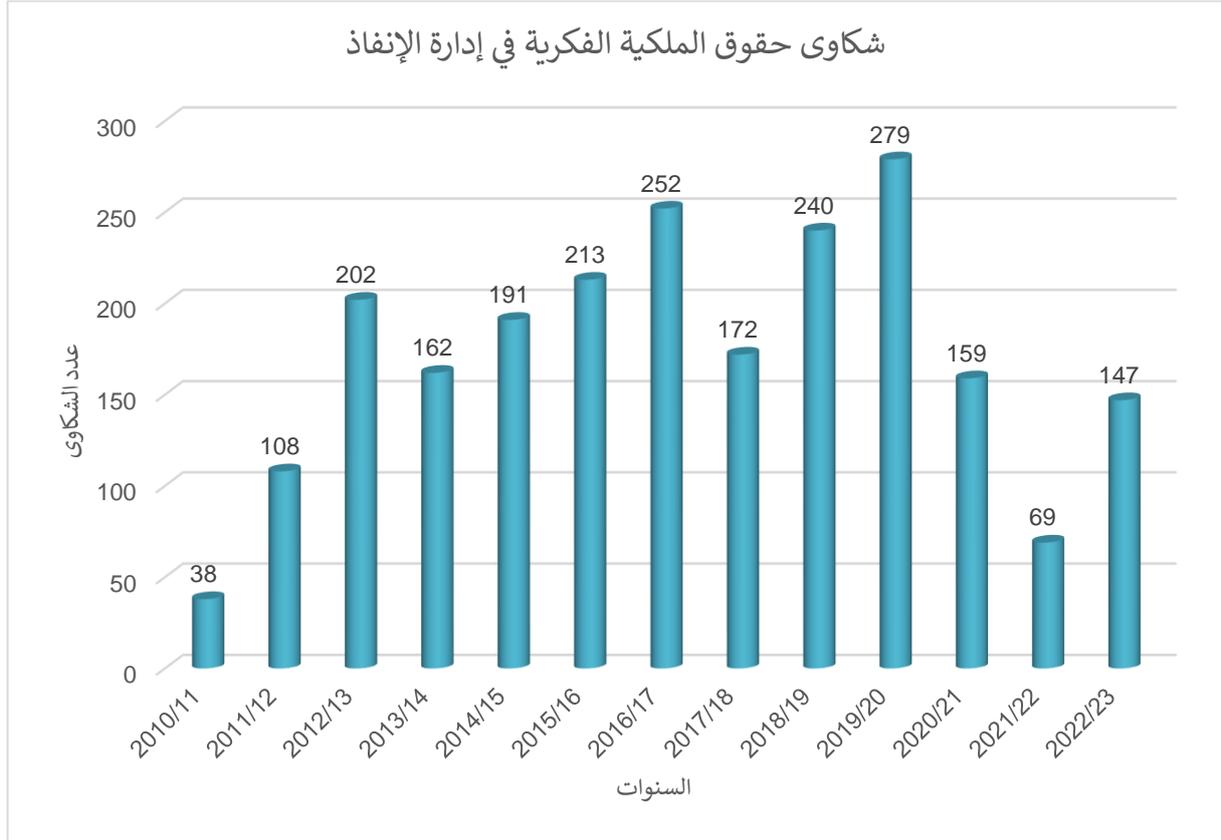
- قانون مكافحة التقليد، رقم 13 لعام 2008؛
- وقانون الملكية الصناعية رقم 2 لعام 2001؛
- وقانون العلامات التجارية الفصل 506؛
- وقانون حق المؤلف، رقم 12 لعام 2001؛
- وقانون البذور والأصناف النباتية، الفصل 226؛
- وقانون حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي لعام 2016.

15. وينص قانون مكافحة التقليد لعام 2008 أيضاً على آلية تنسيق متعددة الوكالات. وتحدد المادة 22 (3) كيفية تعيين موظفين من مختلف المؤسسات الحكومية كمفتشين لأغراض إنفاذ الآلية المذكورة.

16. وعلى مدى 13 سنة الماضية منذ تأسيسها، تلقت هيئة مكافحة التقليد ما مجموعه 2,232 شكوى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية من مالكي العلامات التجارية المختلفة ووكلائهم. وهذا يتماشى مع متطلبات قانون العلامات التجارية (الفصل 506)، وتنص المادة 40 (3) من قانون العلامات التجارية جزئياً على ما يلي:

"إن تسجيل أي شخص كمالك لعلامة تجارية معتمدة فيما يتعلق بأي سلعة، يمنح ذلك الشخص، إن كان التسجيل صحيحاً، حقاً حصرياً في استخدام العلامة التجارية فيما يتعلق بتلك السلع، ودون الإخلال بعمومية الكلمات السابقة، يعتبر هذا الحق منتهكاً من قبل أي شخص يستخدم علامة مطابقة لها أو تشبهها تقريباً، وليس مالكا للعلامة التجارية، أو شخصاً مفوضاً من قبله بموجب اللوائح في ذلك الشأن باستخدامها وفقاً لها".

17. ما سبق يعني أن الإنفاذ القانوني للعلامة التجارية لا يمكن أن يترتب في غياب مقدم الشكوى.

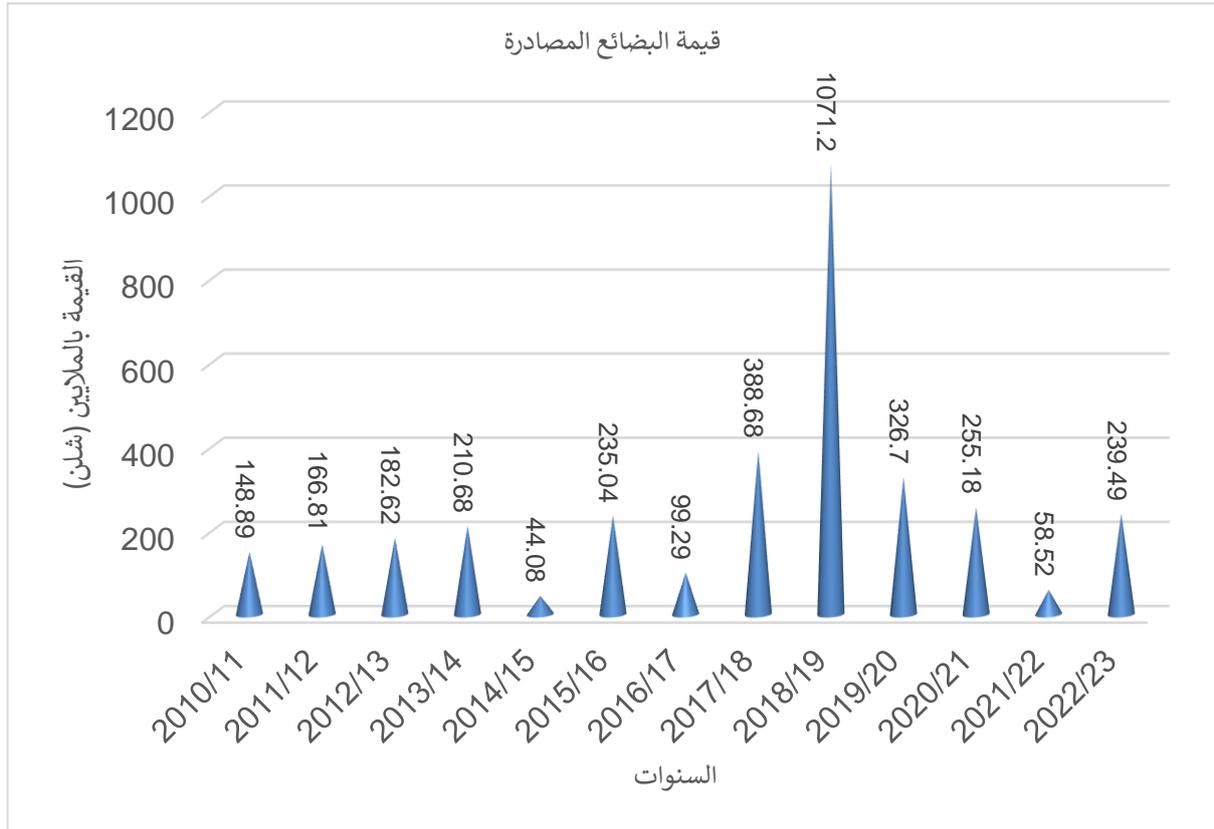


18. لتسهيل عمل الأشخاص المصرح لهم من قبل مالكي العلامات التجارية كوكلاء، ولأن العلامة التجارية هي حق ملكية شخصي، وضعت هيئة مكافحة التقليد إطاراً واضحاً للتسجيل. واعتباراً من 30 يوليو 2023، تلقت الهيئة 64 طلباً ووافقت على 36 متقدماً لتسجيلهم كوكلاء حقوق ملكية فكرية. وقد تم رفض اثنين لأنهما يفتقران إلى إذن واضح من مالكي العلامة التجارية وأعيد 16 طلب إلى مقدمي الطلبات لأنهم لم يقدموا معلومات كافية.

19. وعلاوة على ذلك، تلقت الهيئة 3661 شكوى من المستهلكين في 13 عاماً الماضية. تشكل الشكاوى المقدمة من أصحاب العلامات التجارية والوكلاء والمستهلكين جزءاً من أساس عمليات التفتيش والمراقبة المستهدفة التي تقوم بها الهيئة في جميع أنحاء البلاد.

20. وعملاً بالمادة 5 (ب) من قانون مكافحة التقليد لعام 2008، شرعت الهيئة في مقاضاة 429 قضية ودعمتها. وقد تم الفصل في حوالي 40 في المائة من القضايا في محاكم قانونية مختلفة في كينيا، في حين تم حل 60 في المائة منها من خلال الحلول البديلة لتسوية المنازعات.

21. وحققت الهيئة، في اضطلاعها بولايتها، بعض النجاحات الملحوظة في أدوارها في مجال حماية الملكية الفكرية وإنفاذها. على سبيل المثال، صادرت سلعة مقلدة بقيمة 3.4 مليار شلن كيني (حوالي 19.9 مليون دولار أمريكي) ودمرت بضائع بقيمة 958 مليون شلن كيني (حوالي 6.35 مليون دولار أمريكي). وكان هذا النجاح ممكناً بسبب التعاون مع مالكي العلامات التجارية في تبادل المعلومات حول انتهاك حقوق الملكية الفكرية واستعدادهم لمتابعة حقوقهم في المحكمة.



جيم. تعزيز تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

22. تم تعزيز أحكام القانون المذكورة أعلاه لاحقا من خلال إشعار الجريدة الرسمية رقم 7270 المؤرخ 20 يوليو 2018، والذي أنشأ منتدى تنفيذيا مشتركا بين الوكالات لمكافحة التجارة غير المشروعة وفريق عامل في، برئاسة كبير أمناء وزارة التجارة، برئاسة مشتركة من الرابطة الكينية للمصنعين وأمانة هيئة مكافحة التقليد.

23. تم تعزيز المنتدى التنفيذي والفريق العامل الفني بشكل كبير حينما شكل الرئيس آنذاك فريق إنفاذ متعدد الوكالات تابع لمكتبه. وتألّف الفريق المتعدد الوكالات من 22 مؤسسة من القطاعين الحكومي والخاص. واعتبرت الوكالة المتعددة الوكالات ضرورية لأن البلد أدرك أن التقليد ليس سوى شكل واحد من أشكال الاتجار غير المشروع وأن هناك حاجة ماسة إلى الجمع بين دائرة الاستخبارات الوطنية ودائرة الشرطة الوطنية ومركز الإبلاغ المالي ووكالة استرداد الأصول من بين جهات أخرى لتنسيق قضايا مكافحة هذه الآفة. ولدى المنظمات مرصد آني وطني للاتجار غير المشروع تتبادل فيه البيانات بهدف شن هجوم مستدام على الاتجار غير المشروع بشكل عام والتقليد بشكل خاص⁵.

24. ولمعالجة الاستجابة العامة السلبية المرتبطة بالإنفاذ التعاوني الذي يشمل وكالات متعددة، والتي واجهت خلالها الهيئة ادعاءات باستهداف التجار بشكل غير عادل، قررت الهيئة اعتماد نهج جديد. وكان الهدف هو التعامل مع السلع المقلدة في منشئها. ونتيجة لذلك، أدخلت الهيئة في عام 2021 لائحتين: اللائحة التنفيذية لمكافحة التقليد (التسجيل) واللائحة التنفيذية لمكافحة التقليد (تعديل). ومنحت هذه اللوائح الهيئة القدرة على بدء إجراءات التسجيل.

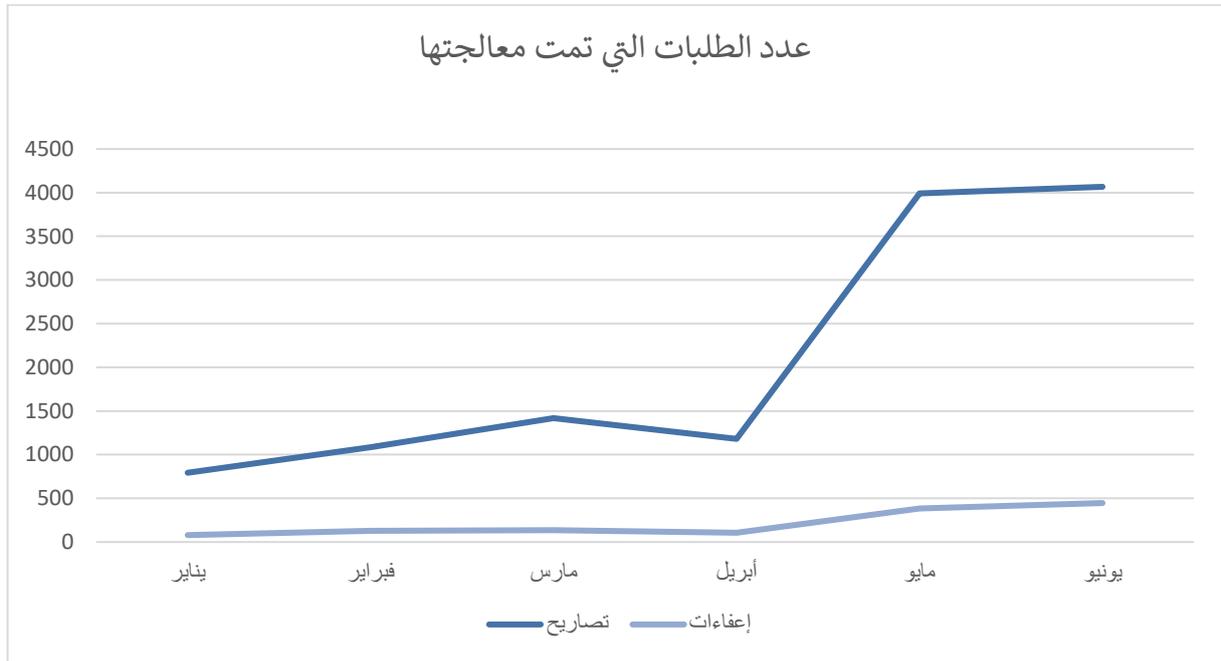
25. التسجيل هو عملية جمع وإدخال معلومات في قاعدة بيانات إلكترونية من مالكي حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية المسجلة الخاصة بهم، بغض النظر عن مكان تسجيلها، لجميع السلع التي يتم استيرادها إلى كينيا. وبدأت العملية في يناير 2023 وبحلول 30 يوليو 2023، تلقت الهيئة 1,182 طلب تسجيل تمت الموافقة على 281 منها، ولا يزال 469 قيد المراجعة، وتم إرسال 271 طلبا إلى المتقدمين لتقديم مزيد من المعلومات و156 في انتظار دفع الرسوم المطلوبة. ومن المقرر أن تساعد هذه العملية في عملية الإنفاذ حيث يتم استيراد 80 في المئة من السلع المقلدة في كينيا⁶.

⁵ يرجى الرجوع إلى البوابة على الرابط: <https://www.illicittradeobservatory.go.ke>، تاريخ الاطلاع 11 أغسطس 2023.

⁶ بونيفاس أوتينو، "روبي نجوروج: رئيس مكافحة التقليد يتحدث عن خطة كينيا لمكافحة المنتجات المقلدة من المصدر" ذا بيزنس ديلي، (نيروبي، 27 يناير 2023) <https://www.businessdailyafrica.com/bd/corporate/boss-talk/robi-njoroge-anti-counterfeit-boss-on-kenya-s-plan-to--> (2023) 4100594.

عدد الطلبات التي تمت معالجتها

المجموع	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
12,534	4,067	3,990	1,181	1,418	1,085	793	تصاريح
1,280	446	385	107	135	128	79	إعفاءات
13,814	4,513	4,375	1,288	1,553	1,213	872	المجموع



دال. الكمائن والتحديات

26. وعلى الرغم من الجدوى الواضحة للإطار الحالي، من المهم الاعتراف بمجموعة من التحديات. فعلى سبيل المثال، يواجه تنسيق الإجراءات فيما بين مختلف الوكالات عقبات بسبب حواجز الاتصال والصعوبات في تبادل المعلومات ذات الصلة. وبالتالي، يؤدي هذا الوضع إلى عدم الكفاءة ونقص في الاستجابات في الوقت المناسب. وثمة شاغل آخر هو وجود ولايات قضائية متداخلة، الأمر الذي لا يؤدي إلى حدوث ارتباك فحسب، بل ينطوي أيضا على إمكانية إثارة نزاعات مع محاولة التأكد من الوكالة التي ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في حالات محددة.

27. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة المتنوعة للوكالات المعنية تدخل اختلافات في الأولويات والنهج والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة التقليد. وغالبا ما يؤدي هذا التنوع إلى تضارب المصالح ويعقد عملية التنسيق. ويمثل تخصيص الموارد على نحو ملائم لكل وكالة مشاركة في إطار المبادرة التعاونية عقبة أخرى. وهذا يشمل التحديات من حيث القوى العاملة والتمويل والتكنولوجيا والمعدات اللازمة.

28. وعلاوة على ذلك، تصبح عملية صنع القرار معقدة عندما تشارك وكالات متعددة. هذا التعقيد يجعل من الصعب تحديد الكيان المسؤول في نهاية المطاف عن الإجراءات المتخذة أو غير المتخذة. وبالتالي، يلزم وضع استراتيجية شاملة للتصدي لهذه التحديات وتيسير التنسيق الفعال فيما بين الوكالات المعنية.

هاء. الخطوات التالية

29. الهيئة راسخة في القانون وتعمل مع القطاع الخاص للاضطلاع بآليات إنفاذ قائمة على الأدلة. كما تستكشف إمكانيات تطوير ونشر أنظمة ملفات الشبكة وتقنيات سلاسل الكتل (blockchain) لتطوير ملصقات مضادة للتقليد ومقاومة للعبث يتم استخدامها

لختم المنتجات والسلع الأصلية. وستكون الملصقات عند تطويرها غير قابلة للنسخ وستسمح أيضا باستخدام رموز USSD لتحديد الموقع الجغرافي للمواقع التي يتم فيها شراء السلع المقلدة وبالتالي المساعدة في الإنفاذ السريع.

30. وهناك جهود للدعوة أيضا إلى وضع سياسة وتشريعات دون إقليمية لمكافحة التقليد تابعة لجماعة شرق أفريقيا. وستضمن هذه السياسة، عند سنها، أن تتمكن الدول الأعضاء من المواءمة والتنسيق في استراتيجياتها لمكافحة التقليد.

ثانياً. استنتاج

31. تكثف كينيا معركتها ضد التقليد، مدفوعة بالزيادة في السلع المقلدة التي تؤثر على اقتصادها ومواطنيها. حققت هيئة مكافحة التقليد (ACA)، التي تأسست في عام 2010 بموجب قانون مكافحة التقليد لعام 2008، معالم مهمة في رحلتها التي استمرت 13 عاماً. مع 2,232 شكوى بشأن حقوق الملكية الفكرية، وبدء 429 عملية تقاضي، ومصادرة سلع مقلدة بقيمة 3.4 مليار شلن كيني (حوالي 19.9 مليون دولار أمريكي)، أثبت نهج الهيئة متعدد الوكالات وتعاونها مع مالكي العلامات التجارية فعاليتها.

32. ولمواجهة التحديات، أدخلت الهيئة تدابير مبتكرة مثل اللائحة التنفيذية لمكافحة التقليد (التسجيل) واللائحة التنفيذية لمكافحة التقليد (تعديل)، التي تستهدف جذور التقليد. ورغم النجاحات، لا تزال هناك عقبات، بما في ذلك حواجز الاتصال، وتداخل الاختصاصات، وأولويات الوكالة المتنوعة. ويتضمن التزام كينيا الثابت التقنيات المتقدمة واستكشاف السياسات الإقليمية وتعاون أصحاب المصلحة.

33. ومع تقدم كينيا، تسعى إلى تبسيط الاستراتيجيات، وتحسين التنسيق، وتعزيز الأطر القانونية لشن دفاع قوي ضد التقليد، وتأمين اقتصادها ومواطنيها وملكيته الفكرية.

[نهاية المساهمة]

أحدث عمليات شرطة التكنولوجيا التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية: إطلاق مركز متكامل للإبلاغ والاستشارات وإجراء التحقيقات الدولية المشتركة

مساهمة من إعداد السيد بونغسولي، محقق في شعبة شرطة التكنولوجيا والتصميم، مكتب كوريا للملكية الفكرية، دايجون، جمهورية كوريا*
كوريا*

ملخص

الشرطة القضائية الخاصة التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية هي سلطة التحقيق في التعدي على العلامات التجارية والبراءات والتصاميم والأسرار التجارية. وحتى مع تزايد الإبلاغ عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية بسرعة، واصلت الشرطة القضائية الخاصة القيام بأنشطة إنفاذ فعالة مما أدى إلى زيادة الاعتقالات وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.

ولمواصلة تعزيز خبرة الشرطة القضائية الخاصة في التحقيق، أطلق مكتب كوريا للملكية الفكرية قسم شرطة التكنولوجيا والتصميم ("شرطة التكنولوجيا") في عام 2021. وأنشأ مركز متكامل للإبلاغ والاستشارات بشأن التعدي على الملكية الفكرية في عام 2022 بغية تحسين الخدمات العامة للتعامل مع التعدي على الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، شرع مكتب كوريا للملكية الفكرية في عام 2023 في إجراء بحث لإنشاء شبكة دولية تعاونية تضم سلطات التحقيق، وهو أمر أساسي لإنفاذ الملكية الفكرية بشكل شامل. وتعرض هذه المساهمة لعمليات شرطة التكنولوجيا التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال المركز المتكامل للإبلاغ والاستشارات ونظام التحقيقات الدولية المشتركة.

أولاً. شرطة التكنولوجيا التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية

1. أطلق مكتب كوريا للملكية الفكرية الشرطة القضائية الخاصة التابعة له في سبتمبر عام 2010 حيث كانت مهمتها إنفاذ قوانين التصدي للتعدي على العلامات التجارية. وفي أبريل 2019، تحول قسم الشرطة القضائية الخاصة ليصبح قسم شرطة الملكية الفكرية بعدما أسندت له سلطات إضافية للتحقيق في جميع حقوق الملكية الفكرية باستثناء حق المؤلف (الذي يقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة والرياضة والسياحة). وبحلول يوليو 2021، أعيدت هيكلة الشرطة القضائية الخاصة بعد نموها وفقاً لمجالات الملكية الفكرية، حيث أنشأت قسم شرطة العلامات التجارية الخاص بها ("شرطة العلامات التجارية")، المخصص للتحقيق في التعدي على العلامات التجارية، وقسم منفصل خاص بشرطة التكنولوجيا والتصميم ("شرطة التكنولوجيا")، مخصص للتحقيق في التعدي على البراءات والتصميم والأسرار التجارية.

2. وتوفر شرطة التكنولوجيا استجابة أكثر تخصصاً من خلال تشغيل ما مجموعه خمسة فرق وفقاً لمجالات الخبرة (الكيمياء، والآلات، والإلكترونيات، والتصميم، والتحقيقات المخطط لها). ويُعد المحققون المشاركون في التنفيذ مؤهلون كمحامي دفاع في مجال البراءات أو محامين عامين أو حاصلين على درجة الدكتوراه. وهم حاصلون على درجات علمية في المجالات ذات الصلة ولديهم خبرة في فحص الملكية الفكرية وفي محاكماتها.

3. وبمجرد تلقي قضية من خلال شكوى رسمية أو تقرير أو اكتشاف نشاط غير قانوني، تجري شرطة التكنولوجيا تحقيقاتها الخاصة لتقرر ما إذا كانت ستوجه اتهامات بالتعدي قبل إحالة القضية إلى مكتب المدعي العام. وحققت الشرطة القضائية الخاصة في الفترة من أبريل 2019 إلى يونيو 2023 في إجمالي 753 قضية تتعلق بالتعدي على البراءات والأسرار التجارية والتصميم واعتقلت 1613 مشتبهاً بهم في جرائم جنائية.

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

> جدول 1 < المشتبه بهم الذين قبضت عليهم الشرطة القضائية الخاصة بتهم جنائية (عدد الأشخاص الذين قبضت عليهم كل وحدة)

الفئة	أبريل 2019	2020	2021	2022	يونيو 2023	المجموع
البراءات	95	170	169	156	68	658
الأسرار التجارية	20	39	85	62	56	262
التصاميم	73	82	72	122	83	432
فئات أخرى	12	82	50	44	73	261
المجموع الفرعي	200	373	376	384	280	1,613

4. ومنذ أن بدأت الشرطة القضائية الخاصة بالتحقيق في التعدي على البراءات والأسرار التجارية والتصاميم في عام 2019، تضاعف عدد الاعتقالات تقريباً اعتباراً من عام 2022 حيث قبض على 280 شخصاً إضافياً في النصف الأول من عام 2023 ومن المتوقع أن يرتفع العدد بحلول نهاية العام. وبما أن شرطة التكنولوجيا لا يعمل فيها سوى 22 فرداً حتى الآن ممن يتولون التعامل مع قضايا التعدي، فإن مكتب كوريا للملكية الفكرية بصدد العمل مع الوزارات الحكومية ذات الصلة لتوسيع الشرطة القضائية الخاصة.

ثانياً. المركز المتكامل للإبلاغ والاستشارات بشأن التعدي على الملكية الفكرية

ألف. إطلاق المركز المتكامل للإبلاغ والاستشارات بشأن التعدي على الملكية الفكرية

5. مع زيادة التبليغات والاعتقالات المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية، كان من الضروري معالجة مشكلات النفاذ والاتساق التي تأتي من قنوات متعددة للإبلاغ (على سبيل المثال، من خلال الشرطة القضائية الخاصة، ومركز خدمة العملاء، ومكتب الشؤون المدنية، وما إلى ذلك)، وتغيير الموظفين بشكل دوري. ولمعالجة هذه المشكلة، قامت الشرطة القضائية الخاصة بتوحيد خدمات الإبلاغ والاستشارات بتدريب وتعيين خبراء استشاريين يمكنهم تقديم خدمات متنسقة. وفي هذا الصدد أطلق في يوليو 2022 المركز المتكامل للإبلاغ والاستشارات بشأن التعدي على الملكية الفكرية (المشار إليه فيما يلي باسم "مركز الإبلاغ") ليكون بمثابة منصة واحدة لتقديم التبليغات وتلقي الاستشارات المخصصة وفقاً لمجالات الملكية الفكرية.

باء. خدمات الدعم التي يقدمها مركز الإبلاغ

6. تشمل المهام الرئيسية لمركز الإبلاغ تقديم خدمات الدعم في المسائل المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية وبأعمال المنافسة غير الشريفة، وتقديم التوجيهات للمساعدة في تلبية متطلبات بدء التحقيق ورصد المواقع الإلكترونية المشتبه بها لجعل تقديم الشكاوى أكثر سلاسة.

7. ولمساعدة المشتكين بشكل أفضل، يوظف مركز الإبلاغ موظفين متخصصين يمكنهم تقديم معلومات حول تشريعات الملكية الفكرية والجزاء المترتبة عن التعدي عليها، وعمليات التحقيق التي تتبعها الشرطة القضائية الخاصة وتعليمات حول كيفية صياغة رسالة المطالبة بوقف الاستخدام والكف عنه وكيفية تقديم شكوى، وغيرها من الواجبات الأخرى.

8. وتُتاح التوجيهات الكافية لجعل عملية التحقيق سريعة، بدءاً من مرحلة الإبلاغ. ويقوم الموظفون بمراجعة محتويات التبليغات في الوقت الآني وتُقدم قائمة مرجعية بالأدلة اللازمة لبدء التحقيق. وفي حالة التعدي على العلامة التجارية، سيتعاون مركز الإبلاغ أيضاً مع أصحاب العلامات التجارية لتقييم المنتج المزعوم بأنه مقلد.

9. وتُرصَد المواقع الإلكترونية المشتبه بها بشكل مستمر لملائمة الأدلة من أجل التبليغ عنها. فعلى سبيل المثال، تُجرى تحديثات لتقديم تبليغ مفصل وواضح من خلال فصل التصميم حسب الفئات والإشارة إلى المعلومات المحددة الضرورية، مثل نوع البائع (متصل/غير متصل)، والاسم (اسم الشركة)، والعنوان، ورابط التبليغ، وإرسال عينة من المنتج، وغير ذلك.

ثالثاً. التحقيقات الدولية المشتركة

ألف. جهود للبحث في إجراء تحقيقات دولية مشتركة

10. يشكل تزايد حالات اختلاس تكنولوجيا الأسرار التجارية لصالح كيانات خارجية مصدر قلق آخذ في التزايد لأنه يؤدي إلى خسارة وطنية واقتصادية. ولسوء الحظ، هناك العديد من التحديات التي تواجه التحقيق في اختلاس الأسرار التجارية في الخارج أو اعتقال المشتبه بهم الذين يفرون إلى بلدان أخرى. ولذلك، بدأت شرطة التكنولوجيا رسميًا إجراء بحث لإنشاء نظام تحقيق دولي مشترك في ديسمبر 2023.

11. وُحُصص مشروع بحثي ضخم للتعمق في تحليل موضوعات محددة. ومن المقرر أن يكتمل العمل فيه بحلول ديسمبر 2023. ففي المقام الأول، سيعمل البحث على تحليل الوضع الحالي للتسريبات الدولية وسرقة التكنولوجيات من خلال دراسة تعريف ونطاق التكنولوجيات المحمية، وأحدث أنواع سرقة التكنولوجيا وحجم الأضرار الناجمة.

12. وسيقوم المشروع في المقام الثاني بتحليل التشريعات المحلية المتعلقة بالتحقيقات الدولية (مثل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المساعدة القضائية الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية، وقانون تسليم المجرمين، وما إلى ذلك)، والاتفاقات الحالية والمبادئ الأساسية للمعاهدات الدولية المتعلقة بالتحقيقات الدولية، فضلاً عن الأنظمة التشريعية المتعلقة بالتحقيقات الدولية (على سبيل المثال، التحقيقات مع الإنترنت، وما إلى ذلك). وسيتم التركيز على تشريعات بلدان في آسيا مثل الصين وتايلند والبلدان الغربية مثل الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية.

13. وفي المقام الثالث، سيبحث المشروع مع المؤسسات إمكانية إجراء تحقيقات دولية مشتركة وفقاً للبلد وتحليل القضايا الدولية الفعلية التي تنطوي على جرائم مثل التعدي على البراءات والمقامرة غير القانونية عبر الإنترنت واستغلال الأطفال لتحديد أساليب التحقيقات الدولية المشتركة.

14. وأخيراً، سيجتمع المشروع ويحلل التحقيقات الدولية المشتركة النموذجية بين الدول الرئيسية، بما في ذلك حالات التحقيقات المشتركة مع الصين وبلدان جنوب شرق آسيا ومع وكالات الشرطة والإنتربول، فضلاً عن استجابة الاتحاد الأوروبي من خلال اتحاد منع جرائم الملكية الفكرية داخل اليوروبول، وغير ذلك.

15. وفي الوقت نفسه، شكّلت مجموعة استشارية معنية بالتحقيقات الدولية المشتركة في تسرب التكنولوجيا في مايو 2023، وتعدّد اجتماعات استشارية بانتظام. ويتكون الأعضاء من أكاديميين وضباط شرطة ومحامين وغيرهم من ذوي الخبرة الميدانية أو البحثية في التحقيقات الدولية. وهم يدرسون ويقدمون المشورة بشأن أساليب التعاون مع الشرطة الأجنبية لتحديد مكان مشتبه به واستدعائه في بلد أجنبي أو عندما يكون المشتبه به أجنبياً، فضلاً عن تقديم المشورة بشأن التحقيقات الجارية.

رابعاً. خاتمة

16. من خلال الاستفادة من التخصص التقني والقانوني المكتسب من خلال فحص البراءات والخبرة التجريبية، حققت شرطة التكنولوجيا نتائج مهمة من خلال عمليات التحقيق الفعالة. واعتباراً من يونيو 2023، قُبض على إجمالي 1613 مشتبهً بهم لارتكابهم جرائم تتعلق بالتعدي على البراءات والتصاميم والأسرار التجارية. ومع تزايد عدد الأشخاص الراغبين في الإبلاغ عن الجرائم المتعلقة بالتعدي على التكنولوجيا وتسريبها، أصبح من الضروري تيسير النفاذ إلى الدعم والمساعدة من خلال منصة واحدة، وهو ما نجم عنه إطلاق مركز الإبلاغ والاستشارات المتكامل بشأن التعدي على الملكية الفكرية في يوليو 2022. وعلاوة على ذلك، ومن أجل التغلب على تحديات إنفاذ القانون عند تسرب التكنولوجيا في الخارج وغيرها من الجرائم العابرة للحدود، سيستخدم مشروع بحثي شامل لمكتب كوريا للملكية الفكرية من أجل إنشاء نظام تعاوني بين سلطات الإنفاذ لإجراء تحقيقات دولية مشتركة. وبالتعاون مع خبرة شرطة التكنولوجيا، سيسهل هذا النظام الدولي سرعة وفعالية التحقيقات. ومن خلال القيام بهذه الأنشطة، سيتمكن مكتب كوريا للملكية الفكرية من تعزيز أنشطته التنفيذية ومساعدة أصحاب الحقوق على حماية ملكيتهم الفكرية بشكل أفضل.

[نهاية المساهمة]

تنسيق جهود إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية

مساهمة من إعداد الأستاذ ياسر الدباسي، المدير التنفيذي لإدارة احترام الملكية الفكرية، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الرياض، المملكة العربية السعودية*

الملخص

تم اعداد هذه الورقة للتحدث عن بعض الجهود المبذولة من قبل الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والشراكة مع القطاع الخاص والوسطاء وتفعيل دور أصحاب الحقوق ومن يمثلهم في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وذلك لتأكيد الترابط والتكامل وتوحيد الجهود في سبيل تعزيز وتطوير منظومة الإنفاذ في المملكة العربية السعودية. ومن ضمن الجهود المبذولة في تعزيز منظومة الإنفاذ تم العمل على تنفيذ عدد من المبادرات منها مبادرة تأسيس اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية، والتي سيتم التفصيل عنها في هذه الورقة. وتقدم هذه المساهمة لمحة عامة عن هذه المبادرات، بما في ذلك غرضها ووظائفها وأهدافها وإنجازاتها.

أولاً. اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

1. اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تم تأسيسها بموجب أمر سامي يقضي بالموافقة على مقترح الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP) بإنشاء اللجنة والتي صدر قرار من مجلس إدارة الهيئة بتشكيلها، وتعتبر اللجنة أحد المبادرات النوعية التي تعمل عليها إدارة احترام الملكية الفكرية بالهيئة السعودية للملكية الفكرية في سبيل تحسين عمل منظومة الإنفاذ وتعزيز الجهود الرامية لتطوير أساليب العمل والإجراءات، وتحقيق التناغم والانسجام وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والارتقاء بها الى مستوى يليق بمكانة المملكة العربية السعودية، وتشكل اللجنة من عدد 13 جهة حكومية من جهات منظومة الإنفاذ وبرئاسة الهيئة السعودية للملكية الفكرية ويجري العمل بشكل مستمر على مراجعة أداء اللجنة وبحث طرق زيادة فعاليتها والتأكد من تحقيق مستهدفاتها في تحسين الإنفاذ.

ألف. مهام اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

2. اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية اختصاصات متعددة في سبيل تحقيق أهدافها في تحسين عمل منظومة الإنفاذ كالاتي:

- اقتراح برامج ومبادرات وطنية لضمان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتحديد السياسات والأهداف والخطط ومؤشرات الأداء المتعلقة بذلك، ومتابعة تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيقها مع الجهات المعنية والتحقق من نتائجها ومدى فعاليتها.
- متابعة إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لدى جهات منظومة الإنفاذ واقتراح تطويرها، والآلية المناسبة لتنفيذها.
- تنسيق الجهود والاستراتيجيات مع جهات منظومة الإنفاذ في تخطيط حملات وبرامج وطنية لمكافحة أنشطة انتهاكات الملكية الفكرية، وتنفيذها ومتابعة نشاطاتها.
- دراسة أثر العقوبات في ردع المخالفين وملائمة التعويضات للمتضررين من أصحاب حقوق الملكية الفكرية مع منظومة الإنفاذ والرفع بتوصياتها للجهة المعنية.
- اقتراح الآلية المناسبة لتسوية نزاعات الملكية الفكرية والطرق البديلة مع جهات منظومة الإنفاذ.
- اقتراح المواد النظامية المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الأنظمة المعمول بها بالتنسيق مع الجهات المعنية والرفع بها لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.
- إعداد دليل إجرائي لتوعية أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمستفيدين منها بالإجراءات المتعلقة بالإنفاذ والرفع لاعتماده.
- تنسيق الجهود لبناء قاعدة بيانات إلكترونية، والإشراف على منصة الإنفاذ في الهيئة والربط بين جهات منظومة الإنفاذ، ومشاركة المعلومات والبيانات ذات الصلة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية للحصول على المعلومات بالدقة والسرعة والسرية المطلوبة لمتابعة ودعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الأداء.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

- توفير قاعدة للمعلومات تشتمل على الإحصاءات والدراسات ذات العلاقة بالمملكة والنشرات والمراجع العلمية الخاصة بالملكية الفكرية.
- اقتراح البرامج التطويرية والتدريبية المتخصصة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومتابعة تنفيذها للتأهيل ورفع الكفاءة الإدارية والفنية العاملة في منظومة الإنفاذ.
- إنشاء لجان فرعية وفرق عمل تعهد إليها اللجنة تنفيذ بعض مهامها.
- الاستعانة بالقطاع الخاص أو الجمعيات أو المؤسسات غير الربحية أو المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة والخبراء والمستشارين المحليين والدوليين لخدمة أهداف اللجنة في تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
- إعداد التقارير الدورية والمسوحات الإحصائية عن أداء منظومة الإنفاذ، وتحديد وتحليل الصعوبات التي تواجهها في أداء أعمالها، وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها ورفعها من خلال الجهات المختصة.
- الاتصال والتنسيق مع الجهات الأخرى التي تعنى بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية داخل وخارج المملكة.

باء. الأهداف الاستراتيجية للجنة الدائمة للإنفاذ

3. إضافة إلى الاختصاصات في البند ثانياً، تسعى الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية من خلال إنشاء اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وهي:

- تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير أساليب العمل والإجراءات وتطوير وتنفيذ أنظمة إلكترونية مترابطة
- تحقيق التناغم بين جهات منظومة الإنفاذ
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية حول الملكية الفكرية
- تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية
- اقتراح وتنفيذ المبادرات والبرامج الوطنية التي تساهم في تكامل منظومة الإنفاذ في المملكة العربية السعودية

جيم. جهات منظومة الانفاذ الممثلة في اللجنة

4. تشكل اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية من 13 جهة من جهات منظومة انفاذ حقوق الملكية الفكرية هي: الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وزارة العدل، النيابة العامة، الأمن العام، وزارة الإعلام، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وزارة التجارة، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، الهيئة العامة للغذاء والدواء، وزارة الرياضة، اتحاد الغرف السعودية، مركز التواصل والاستشراف المعرفي.

دال. منهجية عمل اللجنة الدائمة للإنفاذ

5. تتضمن المدخلات التي تتسلمها اللجنة الدائمة للإنفاذ ما يلي:

- دراسات تحليل الوضع الراهن لمسار أعمال منظومة الإنفاذ والتي يتم إعدادها من قبل المختصين في الهيئة السعودية للملكية الفكرية
- مخرجات اجتماعات مجالس احترام الملكية الفكرية والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها
- معوقات أعمال منظومة الإنفاذ التي تواجه المختصون في عمليات إدارة احترام الملكية الفكرية
- ملاحظات قطاع الأعمال وأصحاب الحقوق والوسطاء ومستخدمي الملكيات الفكرية

هاء. مخرجات ومنجزات اللجنة الدائمة للإنفاذ

- وضع آليات لرفع فعالية مكافحة التقليد للبضائع عبر الحدود من خلال تحديث معايير الاشتباه بشكل دوري وذلك بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
- رفع التزام جهات القطاع العام والخاص بأنظمة وقوانين الملكية الفكرية من خلال تعيين مسؤوليها في مبادرة مسؤول احترام الملكية الفكرية

- التنسيق مع الجهات الوطنية المسؤولة عن مراقبة المحتوى الرقمي مثل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع آلية لحجب المواقع المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية من خلال رفع كفاءة إجراءات الحجب وتقليص المدد الى فترات وجيزة.
- تحديد التقاطعات بين الجهات الممثلة في اللجنة وأدوار كل جهة في انفاذ حقوق الملكية الفكرية لتحقيق التناغم والتنسيق بين الجهات
- تشكيل فرق عمل مشتركة ولجان متخصصة لدراسة القضايا النوعية لانتهاكات الملكية الفكرية بهدف ضمان تحقيق مستهدفات منظومة الإنفاذ من خلال الحصول على أحكام رادعة للمنتهكين
- تنفيذ حملات توعوية مشتركة حول أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية وآثار الانتهاك على الفرد والمجتمع 1 وذلك من خلال الجهات الاعضاء في اللجنة الدائمة للإنفاذ
- اعتماد مسارات العمل السريعة للحصول على أذونات النيابة العامة للتفتيش لضمان تنفيذ الزيارات التفتيش بالوقت المطلوب وقبل فوات الفرصة في ضبط المواد المنتهكة والمخالفة لأنظمة وقوانين الملكية الفكرية

ثانياً. مبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية

6. من أجل إشراك القطاع الخاص، أطلقت الهيئة السعودية للملكية الفكرية العديد من المبادرات بما في ذلك مجلس احترام الملكية الفكرية، وتم إطلاق هذه المبادرة بهدف تفعيل دور القطاع الخاص وإتاحة الفرصة لفهم العقبات والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص وأصحاب الحقوق وتعزيزاً للشفافية بين القطاعين العام والخاص وتنسيق الجهود لرفع نسبة الامتثال للأنظمة والقوانين. ومن أهداف مبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية عرض المبادرات التي تعمل عليها الهيئة وأخذ مرئيات أصحاب الحقوق والعمل على تحسينها لتحقيق الهدف الأسمى منها وهو الحد من التقليد والقرصنة، والاجتماع بأصحاب الحقوق (أو ممثليهم) من مختلف القطاعات لمناقشة العقبات التي تواجههم والعمل على حلها والتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتفعيل الشراكة بينها وبين الهيئة وتمكين حماية أصحاب الحقوق والعمل على تنسيق الجهود والتشارك في رفع الوعي بالملكية الفكرية. وقد تم عقد أكثر من 18 مجلس احترام للملكية الفكرية واستهدفت الاجتماعات القطاع الصناعي وقطاع التجزئة وقطاع تقنية المعلومات والبرمجيات وقطاع الأندية الرياضية إضافة إلى قطاع المصنفات الفنية والأدبية. ومنذ تأسيسه في عام 2020، يضع نموذج عمل مجلس احترام الملكية الفكرية إطاراً إنتاجياً من خلال عملية ومنهجية دقيقة لكل مجلس. وتضطلع الهيئة السعودية للملكية الفكرية بتقييم مشهد الصناعة لتحديد ميادين تركيز المجلس. وبمجرد اختيار المجلس، تقوم الهيئة بدعوة جميع الجهات الحكومية ذات الصلة وممثلي القطاع الخاص وأصحاب الحقوق للتعاون في تحديد التحديات وحلها بحلول فعالة وذات كفاءة.

ألف. أهداف مبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية

7. تهدف مبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية إلى:

- الانفاذ: تفعيل دور القطاع الخاص في الانفاذ
- التواصل: زيادة التواصل والشفافية بين القطاع العام والخاص
- الاطلاع: زيادة الاطلاع على التحديثات الجديدة في شتى المجالات التي تقع تحت نطاق ومسؤوليات الهيئة
- معرفة التحديات: معرفة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في مواضيع الملكية الفكرية والعمل على حلها بالتشارك

8. كما تستهدف الهيئة من خلال مجلس احترام الملكية الفكرية الاجتماع بعدد من القطاعات لتوفير بيئة استثمارية خصبة لهم ويمكن تصنيفهم للتالي:

- القطاع الصناعي: قطاع الصناعات الدوائية، قطاع الصناعات الغذائية، الصناعات الأخرى (الأشكال الصناعية)
- قطاع التجزئة: الملابس، العطور، الأجهزة الإلكترونية

9. تنوعت مواضيع المجالس والقطاعات المستهدفة بحسب تحليل وحثر الاحتياج بناء على الدراسات المتخصصة حيث شملت كلاً من (قطاع الأدوية، قطاع النشر، قطاع الأعمال المرئية والمسموعة، قطاع البرمجيات وتقنية المعلومات، قطاع الأندية الرياضية،

قطاع زيوت التشحيم والأساس، قطاع المركبات وقطع الغيار، قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قطاع الذهب والمجوهرات، قطاع التصميم المعمارية والهندسية، قطاع صناعة العلامات والهويات التجارية، قطاع صناعة الأفلام والمونتاج)

باء. منجزات ومخرجات مبادرة مجلس احترام الملكية الفكرية

10. بهدف تعزيز انفاذ حقوق الملكية الفكرية وتحقيق التناغم بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فإنه يتم التنسيق بين أعضاء اللجنة الدائمة للإنفاذ والقطاع الخاص من خلال مجالس احترام الملكية الفكرية لتفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز الانفاذ والتشارك مع منظومة الانفاذ لحماية الحقوق، ومن أبرز مخرجات المجالس التالي:

- التنسيق مع القطاع الرياضي والأندية الرياضية بهدف تسجيل وحماية وإدارة الأصول وتعظيم الأثر وقد نتج عن هذا التعاون:
- انشاء فريق عمل متخصص لدعم الفرق الرياضية بهدف تسجيل وحماية وإدارة أصول الملكية الفكرية
- العمل على نشر استبيانات لقياس الوعي في الملكية الفكرية
- انشاء فريق عمل متخصص في قطاع البرمجة والرخص الإلكترونية مكون من جهات حكومية والقطاع الخاص من أصحاب الحقوق ومن في حكمهم بهدف حصر ومعالجة التحديات وتعزيز أطر التعاون المشترك
- وفي سبيل تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي ومكافحة التعديات الواقعة في منصات ومواقع البث المقرصنة، فقد تم التنسيق مع جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة وأصحاب الحقوق والمنصات الرقمية النظامية ومزودي الخدمات والوسطاء لتحسين الإجراءات وتفعيل الرصد الاستباقي للانتهاكات وتقليص المدد الزمنية لحجب المواقع الإلكترونية المقرصنة.
- تحسين اجراءات إزالة المحتوى المنتهك على الإنترنت، فقد قامت الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وأصحاب الحقوق والوسطاء مما نتج عنه تقليص المدد الزمنية لإزالة المحتوى المخالف وتفعيل الرصد الاستباقي الذاتي والإزالة.
- حصر ودراسة التحديات التي تواجه مكاتب وكلاء العلامات التجارية في مسارات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومعالجتها من خلال مراجعة وتحديد متطلبات تقديم دعاوى انتهاكات الملكية الفكرية وتحديث الأنظمة الإلكترونية بناء على نتائج المجلس.

ثالثاً. الدروس المستفادة

- مراجعة الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بإنفاذ الملكية الفكرية وتحديثها بما يتوافق مع التغيرات التي يشهدها مجال الملكية الفكرية والتأكد من النص على العقوبات الرادعة وآليات تنفيذها
- أهمية تنسيق الجهود بين جهات منظومة إنفاذ الملكية الفكرية لما له من الأثر الإيجابي في تعزيز وتحسين عمليات الانفاذ وتطوير وتسريع الإجراءات
- أهمية التنسيق والشراكة مع أصحاب الحقوق والوسطاء وجهات القطاع العام والقطاع الخاص في تعزيز جهود انفاذ حقوق الملكية الفكرية
- الدور البارز لرفع الوعي بأنظمة وقوانين الملكية الفكرية وأثره على رفع نسب الامتثال وتقليل معدلات الانتهاك
- ضرورة مشاركة المعلومات والبيانات وتمريها بين أعضاء المنظومة لبناء قاعدة بيانات تساعد في إعداد الدراسات وتحليل البيانات والخروج بنتائج حول أفضل الممارسات للحد من التعديات على حقوق الملكية الفكرية
- أهمية مراجعة أداء منظومة انفاذ الملكية الفكرية ومعالجة التحديات التي تواجهها ومراجعة نموذج العمل والإجراءات بشكل مستمر وتطويرها

[نهاية المساهمة]

تجربة مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة ميرسي كينوبويشو، أمينة السجل العام، مكتب خدمات التسجيل في أوغندا، كمبالا*

ملخص

أنشأ مكتب خدمات التسجيل في أوغندا وحدة إنفاذ داخلية في عام 2016 بهدف ضمان تنفيذ حقوق الملكية الفكرية بنحو فعال. وتعرض هذه المساهمة نظرة عامة حول هيكل وحدة الإنفاذ، وعملية إنشائها والعوامل التي أدت إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي المساهمة إنجازات وحدة الإنفاذ، بالإضافة إلى بعض التحديات التي واجهتها وبعض التحسينات التي تخطط لإجرائها في المستقبل.

أولاً. مقدمة

1. مكتب خدمات التسجيل في أوغندا هو مكتب الملكية الفكرية الوطني المسؤول عن تسجيل حقوق الملكية الفكرية. وساهم هذا المكتب في وضع استراتيجيات مبتكرة تتناول مكونات سلسلة قيمة الملكية الفكرية، أي توليد حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وتسويقها وإنفاذها، من خلال إنشاء البنية التحتية المناسبة وتطوير رأس المال البشري في نظام الملكية الفكرية.
2. وأنشأ هذا المكتب في ديسمبر 2016 وحدة إنفاذ داخلية (الوحدة) لدعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية عند ارتكاب الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومصادرة السلع المقلدة والمقرصنة في السوق الأوغندية. وقد تحقق ذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.
3. وتقع الوحدة، التي سجلت نجاحات هائلة على مر السنين، داخل مقر مكتب خدمات التسجيل في أوغندا. وهي تتألف من ضباط شرطة منتدبين من قوة الشرطة الأوغندية والمدعين العامين الذين يحصلون على ترخيص سنوي من مدير النيابة العامة.

ثانياً. العوامل التي أدت إلى إنشاء هيئة تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

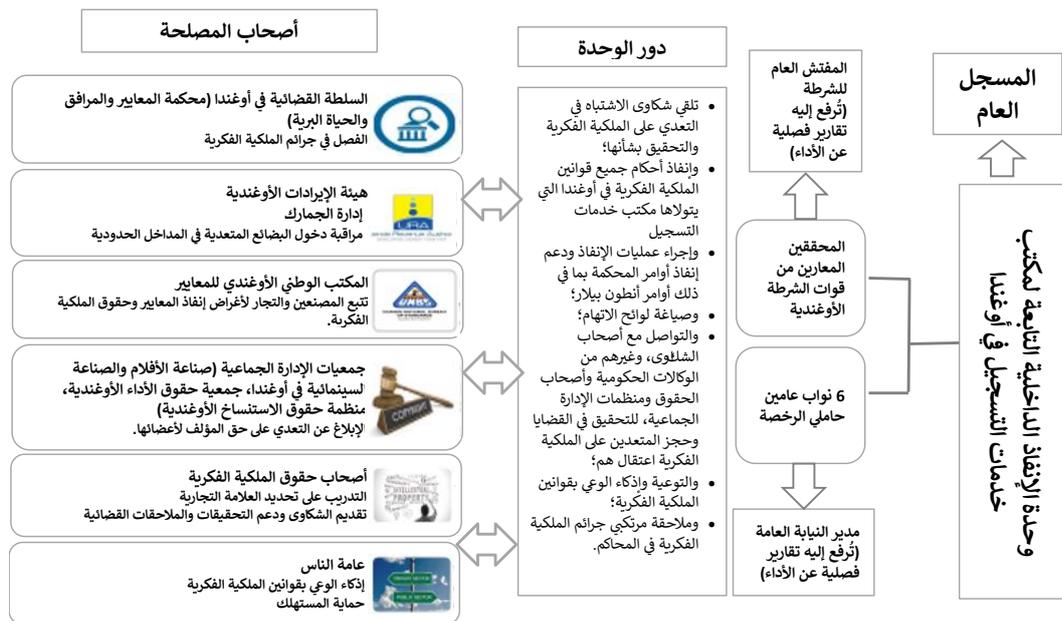
4. قبل إنشاء الوحدة، كانت هناك انتهاكات واسعة النطاق لقوانين الملكية الفكرية، مما أدى إلى إعاقة الابتكار والإبداع وتثبيط الاستثمارات وتسبب في خسارة الحكومة للإيرادات.
5. وقد اتسمت تلك المرحلة بعدم تقدير قوانين الملكية الفكرية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وكان حل الدعاوى الجنائية المتعلقة بالملكية الفكرية والتصرف فيها بطيئاً بسبب محدودية الخبرة التقنية لدى الجهات القضائية.
6. وعلاوة على ذلك، لدى أوغندا حدود يسهل اختراقها، مما أدى إلى زيادة انتشار السلع المتعدية على الملكية الفكرية التي تدخل السوق الأوغندية. وكانت إدارة الجمارك التابعة لهيئة الإيرادات الأوغندية تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات الأساسية حول حقوق الملكية الفكرية لتمكين من كبح جرائم الملكية الفكرية.
7. وكان العديد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك أصحاب حقوق الملكية الفكرية، يعملون في عزلة، مما سهّل على المتعدين عدم اكتشافهم وإفلاتهم من العقاب.
8. وجراء ذلك، عمل مكتب خدمات التسجيل في أوغندا مع القطاع الإبداعي، وتحديداً الموسيقيين ومنتجي الأفلام، لوضع آليات إنفاذ فعالة. وكان الغرض من ذلك هو إذكاء الاحترام لحقوق الملكية الفكرية من خلال تهيئة بيئة تشجع على الامتثال للأطر القانونية والسياسات القائمة من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات وإرساء الشراكات التعاونية بين القطاعين العام والخاص وتدريب أصحاب المصلحة الرئيسيين وخلق الوعي بحقوق الملكية الفكرية وقوانينها.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثالثاً. عملية وضع آليتكم الوطنية لتنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

9. بغية إنشاء وحدة التنفيذ، وقع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا مذكرات تفاهم مع مختلف الوكالات الحكومية. وحددت مذكرات التفاهم الأهداف الاستراتيجية، والأنشطة المشتركة التي سيُضطلع بها، وأدوار وواجبات الأطراف وأساليب العمل وآليات إعداد التقارير.
- وقع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في عام 2016 مذكرة تفاهم مع قوات الشرطة الأوغندية، والتي شهدت إعارة ضباط الشرطة إلى وحدة الإنفاذ لتسهيل التحقيق في جرائم الملكية الفكرية. وعُين ضباط الشرطة لاحقاً كمفتشين في مجال العلامات التجارية وحق المؤلف مع تمتعهم بسلطات قانونية لدخول أي مبنى أو مركبة ومصادرة العناصر التي يشتبه بشكل معقول في أنها تتعدى على حقوق الملكية الفكرية.
- ووقع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في عام 2018 مذكرة تفاهم مع المكتب الوطني الأوغندي للمعايير لإتاحة إطار للتعاون في إنفاذ المعايير وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ووقع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في عام 2021 مذكرة تفاهم مع مكتب مدير النيابات العامة لتعزيز قدرة مكتب خدمات التسجيل على ملاحقة جرائم الملكية الفكرية قضائياً. وبعد توقيع مذكرة التفاهم تلك، عين مدير النيابة العامة ستة مدعين عامين من مكتب خدمات التسجيل للتعامل مع جميع القضايا الجنائية التي تنظمها قوانين الملكية الفكرية التي يتولاها المكتب.
- ووقع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في عام 2021 مذكرة تفاهم مع هيئة الإيرادات الأوغندية لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال فرض تدابير فعالة لمراقبة الحدود.
10. وتمثلت الجهات التي وقفت أساساً أمام إجراءات مكتب خدمات التسجيل في أوغندا في أطراف خارجية تعمل في مجال التقليد والقرصنة. ويستمر ووقوفهم أمامها لأن المتورطين في الجريمة لا ينظرون إلى ما يقومون به كجريمة.
11. ولتحقيق إطار التعاون بين الوكالات، عقد مكتب خدمات التسجيل في أوغندا لقاءات أحادية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للحصول على موافقتهم. وتم التركيز خلالها على قيمتها المضافة وعلى الشكل الذي سيبدو عليه النجاح المتبادل لدى جميع الأطراف المعنية.
12. وساعدت صياغة السياسة الوطنية للملكية الفكرية لعام 2019 أيضاً في حشد الدعم السياسي حيث قدمت الحكومة التوجيه بشأن دور كل وزارة أو إدارة أو وكالة معنية بتحويل مشهد الملكية الفكرية في أوغندا.

رابعاً. نظرة عامة على هيكل مكتب خدمات التسجيل في أوغندا



13. وباستثناء السلطة القضائية، تشارك الوكالات الحكومية المتعاونة في مبادرات التوعية المشتركة، وتخطيط وتطبيق عمليات الإنفاذ.
14. وتعدّ وحدة الإنفاذ التابعة لمكتب خدمات التسجيل في أوغندا اجتماعات شهرية لمناقشة استراتيجيات تطبيق إنفاذ الملكية الفكرية، في حين يُخطر أصحاب المصلحة الذين ليس لهم وجود في مقرات مكتب خدمات التسجيل، حسب الحاجة.
15. ويتلقى محققو الشرطة والمدعون العامون في مكتب خدمات التسجيل في أوغندا (وجميعهم محامون عامون/محامو دفاع) بشكل روتيني تدريبًا لتجديد معارفهم حول الملكية الفكرية من مديرية تسجيل الملكية الفكرية التابعة لمكتب خدمات التسجيل في أوغندا.

خامساً. الأساس المنطقي لهيكل هيئة التنسيق

16. كان الغرض من وجود وكالات مختلفة تحت سقف واحد (نموذج النافذة الواحدة) هو تقليص الوقت والتكلفة اللذين يحتاجهما أصحاب حقوق الملكية الفكرية في التماس الانتصاف القانوني. ويمكن للمدعين العامين الإشراف على ضباط الشرطة في التحقيقات الجنائية وعمليات إنفاذ القانون، والتأكد من توجيه التهم الملائمة ضد المتهمين وجمع الأدلة التي تصب في صالح المحاكمة. ويضمن نموذج النافذة الواحدة هذا أيضًا تنفيذ أحكام المحكمة مثل أوامر إتلاف السلع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية في الوقت المناسب حيث ينفذ المدعون العامون وضباط الشرطة معاملة الإتلاف.
17. وكان الغرض من مطالبة مدير النيابة العامة بتعيين بعض المدعين العامين داخل مكتب خدمات التسجيل في أوغندا هو تخفيف الضغط على الموارد البشرية المحدودة لدى مدير النيابة العامة والسماح لبعض المحامين العامين/محامي الدفاع من مكتب خدمات التسجيل في أوغندا بالتعامل مع قضايا الملكية الفكرية نظرًا لأنهم يمتلكون الخبرة المهنية في مجال التعدي على حق المؤلف والعلامات التجارية.

سادساً. أصحاب المصلحة المعنيون

18. أثناء وضع خطة التنمية الإستراتيجية الثانية لمكتب خدمات التسجيل في أوغندا، والتي غطت فترة 2018/2017 إلى 2020/2019 وخطته الإستراتيجية الثالثة، التي تغطي الفترة من 2021/2020 إلى 2025/2024، قام المكتب بوضع خريطة تنظم أصحاب المصلحة مما ساعد على تحديد وفهم من يصلح منهم للمشاركة في مجال الملكية الفكرية، وكيف يمكنهم المشاركة، ومتى يمكنهم المشاركة، ولماذا ينبغي إشراكهم.
19. وكان لقوات الشرطة الأوغندية حضور في مجال الملكية الفكرية لأن لديها ولاية قانونية تتمثل في إنفاذ القانون والنظام.
20. وقد شارك مكتب مديرية النيابة العامة في مجال الملكية الفكرية لأنهم يلعبون دورًا رئيسيًا في إقامة الدعاوى الجنائية في المحاكم المدنية.
21. وشاركت هيئة الإيرادات الأوغندية لأن لديها تفويضًا قانونيًا للحد من دخول السلع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية في الموانئ الحدودية الأوغندية.
22. وشارك المكتب الوطني الأوغندي للمعايير في مجال الملكية الفكرية لأنه يؤدي دورًا محوريًا في إصدار شهادات المنتج ويمكنه دعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال إخطار مكتب خدمات التسجيل في أوغندا بالسلع المشبوهة التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية والتي يصادفونها أثناء عملهم.
23. وأدى إدراج مكتب خدمات التسجيل في أوغندا كأحد مستخدمي المحاكم المتخصصة، ومحكمة المعايير والمرافق والحياة البرية من أجل الفصل في جرائم الملكية الفكرية، إلى تقليص الوقت والتكاليف التي كان من الممكن أن تترتب على الانتقال عبر البلد بأكمله للوصول إلى محاكم مختلفة. وقد ساعد هذا أيضًا على تسريع القضايا الجنائية المتعلقة بالملكية الفكرية.
24. ويتعاون مكتب خدمات التسجيل في أوغندا مع القطاع الخاص في تحديد المنتج بمجرد إبلاغ وحدة الإنفاذ عن انتهاك الملكية الفكرية، وفي الحضور كشهود رئيسيين في المحكمة في حالة المحاكمة.
25. ويدعم مكتب خدمات التسجيل في أوغندا منظمات الإدارة الجماعية في إنفاذ حق المؤلف والحقوق المجاورة لأعضائها وتكوين كفاءات مفتشي حق المؤلف من منظمات الإدارة الجماعية التي تؤدي دورًا محوريًا في إنفاذ الملكية الفكرية.

سابعاً. كسب "تأييد" أصحاب المصلحة المعنيين

26. لقي مكتب خدمات التسجيل في أوغندا تأييداً من أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال المشاركة النشطة معهم بشأن فوائد حماية حقوق الملكية الفكرية كجزء من أجندة أوغندا لإحداث التحول على المدى الطويل على تحسين دخل الأسر، ومخاطر الصحة والسلامة المرتبطة باستهلاك السلع المقلدة والمقرصنة التي تؤثر عليهم بشكل مباشر، والحاجة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات في إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في أوغندا. وتم لاحقاً إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات القائمة من خلال إرساء مذكرات تفاهم وخطط مشتركة للتنفيذ التي أعدت بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

27. كما أدت صياغة السياسة الوطنية للملكية الفكرية لعام 2019 إلى إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين لأنها أثبتت التزام الحكومة بحماية حقوق الملكية الفكرية في أوغندا.

28. وساعد معدل النجاح في الملاحقة القضائية البالغ نسبة 100 في المائة وحدة الإنفاذ أيضاً على بناء ثقة الجمهور في مكتب خدمات التسجيل في أوغندا.

السنة المالية							
/2022 2023	/2021 2022	/2020 2021	/2019 2020	/2018 2019	/2017 2018	/2016 2017	
32	61	53	31	44	32	23	الشكاوى المتلقاة
							التعدي على العلامة التجارية
9	8	8	23	18	12	8	التعدي على حق المؤلف
0	0	0	0	0	2	1	التصاميم الصناعية
41	69	61	54	62	46	32	العدد الإجمالي للشكاوى
22	17	18	8	5	4	2	القضايا التي يتم التعامل معها في المحكمة
							التعدي على العلامة التجارية
0	2	2	2	4	2	2	التعدي على حق المؤلف
0	0	0	0	0	0	0	التصاميم الصناعية
22	19	20	10	9	6	4	إجمالي عدد قضايا الملكية الفكرية التي تمت ملاحقتها قضائياً
							القضايا المغلقة
18	18	20	10	9	6	4	عدد الإدانات
1	1	0	0	0	0	0	عدد المصالحات
3	0	0	0	0	0	0	الإجراءات الجنائية المعلقة في انتظار البت في القضية أمام المحكمة المدنية

إحصاءات الأداء عن القضايا الجنائية التي لاحقها مكتب خدمات التسجيل في أوغندا على مدى سبع سنوات

29. عند الحصول على تأييد أصحاب المصلحة المعنيين، تمت مواجهة التحديات التالية:

- عدم احترام حقوق الملكية الفكرية، كما يتضح من ارتفاع مستويات التقليد والقرصنة؛
- ومحدودية الوعي بقوانين الملكية الفكرية؛
- ومحدودية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنفاذ في جميع أنحاء البلاد.

ثامناً. أعظم إنجازات هيئة تنسيق الإنفاذ

30. صادرت الوحدة منذ ديسمبر 2016 السلع المتعدية ووفرت لأصحاب الحقوق ما يقارب 69.5 مليار شلن أوغندي (حوالي 19 مليون دولار أمريكي) من خلال عمليات الإنفاذ. وتُتلف الأشياء المضبوطة بعد انتهاء الإجراءات الجنائية ويتحمل المتعدي تكلفة التدمير. وقد ساعد ذلك في إذكاء الاحترام للملكية الفكرية من خلال ردع المجرمين المحتملين عن التعامل مع المصنفات

المقلدة والمقرصنة. وتضمنت المضبوطات كتباً وأقراصاً مدمجة مقرصنة؛ ومواد غذائية مقلدة مثل الأرز ومواد التشحيم المصنوعة من وقود الذرة وشفرات الحلاقة ومنتجات الشعر والمنتجات الزراعية.

31. ومن أجل تكوين كفاءات الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام العدالة الجنائية للتعامل بفعالية مع جرائم الملكية الفكرية، نظمت الوحدة تدريباً مخصصاً حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية للموظفين القضائيين والمدعين العامين وكبار ضباط قوات الشرطة الأوغندية. ويمكن لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الآن التماس سبل الانتصاف من المسؤولين المدربين عن إنفاذ القانون لأنهم يفهمون الملكية الفكرية من منظور الحماية من انتهاك الحق القانوني للشخص في الملكية. كما زود المسؤولين المدربين بخلاصات وافية حول قوانين الملكية الفكرية للرجوع إليها في المستقبل.

32. ودعمت الوحدة منظمات الإدارة الجماعية في إنفاذ حقوق أعضائها من خلال عمليات التفتيش الفوري لامتثال مستخدمي المصنفات المحمية لأعضائها.

33. وريحت النيابة العامة التابعة للمكتب جميع قضاياها، مما عزز ثقة الجمهور في الوحدة ويمكن من تغيير عقليته.

34. وعُمدت الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مكافحة الجريمة الاقتصادية والاتجار غير المشروع. وأقامت الوحدة روابط تعاون رسمية من خلال مذكرات تفاهم وأجرت عمليات إنفاذ مشتركة مع وكالات حكومية أخرى.

تاسعاً. معوقات إنشاء هيئة التنسيق

35. واجه مكتب خدمات التسجيل في أوغندا العوائق التالية:

- انخفاض تقدير الملكية الفكرية؛
- وسهولة اختراق حدود أوغندا، وعدم توفر هيئات إنفاذ القانون على التمويل الكافي، وتفضيل المستهلكين شراء المنتجات المقلدة لأنها أرخص؛
- وعدم كفاية الميزانية لعمليات الإنفاذ؛
- وانخفاض ميزانية عمليات الإنفاذ للغاية بحيث لا يمكن من تمويل جميع أنشطة الإنفاذ في جميع أنحاء البلاد، لذا يعتمد مكتب خدمات التسجيل في أوغندا على التعاون مع القطاع الخاص والوكالات الحكومية الأخرى لحشد الموارد؛
- وافتقار الوحدة إلى مساحة كافية لتخزين العناصر المضبوطة أثناء عمليات الإنفاذ، الأمر الذي يتعارض أحياناً مع الحفاظ على الأدلة ويزيد من التكاليف عند الحاجة إلى استئجار مساحة تخزين إضافية؛
- وانخفاض مستويات التوظيف في الوحدة؛
- وعدم كفاية الموارد البشرية للوحدة حالياً لتغطية القطاع بأكمله ولتنفيذ عمليات الإنفاذ في جميع أنحاء البلاد؛
- وهناك نقص في التدريب المتخصص لدى العاملين في الوحدة.
- واحتياج الموظفين إلى تدريب مستمر وتطوير مهني لمواكبة اتجاهات التقليد والقرصنة الحديثة؛
- وعدم اتسام العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون بالردع بما فيه الكفاية؛ على سبيل المثال، بموجب قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لعام 2006، فإن الحد الأقصى للغرامة المستحقة في مسائل التعدي هو 120 نقطة مالية (مليونان وأربعمائة ألف شلن أوغندي)؛ ومكتب خدمات التسجيل في أوغندا بصدد تعديل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لعام 2006 لينص على عقوبات أكثر عقاباً وردعاً ضد القرصنة؛
- وعدم أخذ الجرائم الحالية في الاعتبار الاتجاهات الرقمية الناشئة والحاجة إلى مراجعتها بما يتماشى مع المعاهدات المصدق عليها؛
- ووجود تحدي يتمثل في حماية المصنفات الأجنبية عند غياب اتفاقات متبادلة مع منظمات الإدارة الجماعية الأجنبية، وبالتالي يصعب ملاحقة مثل هذه المسائل قضائياً. ومن شأن تمكين منظمات الإدارة الجماعية بالدعم التشريعي، مثل افتراض التمثيل، أن يساعد في ضمان نجاح ملاحقة مثل هذه المسائل قضائياً.

36. وقد تمت معالجة هذه العقبات بالطرق التالية:

- تنظيم حملات مستمرة للتوعية العامة بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي؛
- الاستمرار في بناء كفاءات ضباط الشرطة والموظفين القضائيين والمدعين العامين في جميع أنحاء أوغندا كوسيلة لتعزيز مهارات الضباط الذين يتعاملون مع قضايا الملكية الفكرية؛
- إمكانية طلب المدعين من المحكمة أن تأمر بإتلاف العناصر المتعدية من أجل إخلاء مساحة لاستقبال مزيد من السلع المشتبه في تعديها في غرفة التخزين القائمة؛
- تقديم الوحدة مقترحات للإصلاح القانوني فيما يتعلق بمراجعة العقوبات والجزاءات الخاصة بجرائم الملكية الفكرية بالرفع منها.

عاشراً. ما هي بعض التحسينات، إن وجدت، المخطط تنفيذها في المستقبل؟

37. بموجب هدف السياسة 3(د) من سياسة الملكية الفكرية الوطنية الأوغندية، سيضمن مكتب خدمات التسجيل في أوغندا إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بفعالية من خلال ما يلي:

- إرساء أوجه التآزر بين الأوساط الأكاديمية والإدارات/الوكالات الحكومية والقطاع الخاص لضمان الامتثال لتشريعات ولوائح الملكية الفكرية؛
- وتطبيق إجراءات وعقوبات شفافة وفعالة في حالة انتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- وتعزيز قطاع العدالة والقانون والنظام من أجل البصم على مشاركة أكثر فعالية في إنفاذ التشريعات واللوائح، ولا سيما الملاحقة القضائية في حالة المنازعات والانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية؛
- وتسهيل إنشاء جمعيات لأصحاب حقوق الملكية الفكرية لأغراض الدعوة إلى مواصلة تحسين إنفاذ الملكية الفكرية؛
- ووضع تدريب فعال وتنفيذه بشأن إنفاذ الملكية الفكرية وبرامج بناء القدرات ذات الصلة لفائدة الشرطة والمحامين والمدعين العامين والقضاة وموظفي الجمارك والجمهور؛
- وإنشاء بنية تحتية وآليات لتمكين موظفي إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من التعرف على المنتجات والخدمات التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية والتميز بينها؛
- وإنشاء آليات تعاون لتكوين الكفاءات بين وكالات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية المحلية والمنظمات الإقليمية/الدولية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛
- وإصلاح قوانين الملكية الفكرية بغية تشديد الغرامات والعقوبات على جرائم الملكية الفكرية.

حادي عشراً. ما هي النصيحة التي تقدمها للبلدان الأخرى الراغبة في إنشاء هيئة لتنسيق الإنفاذ؟

38. يؤدي استخدام هياكل إنفاذ القانون الموجودة بالفعل في بلدانها لإنشاء هيئة تنسيق الإنفاذ إلى قطع شوط طويل في تعبئة الموارد لحماية الملكية الفكرية.

39. وكأولوية، يجب تعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحقيق النتائج المثلى في إنفاذ الملكية الفكرية.

ثاني عشرًا. خاتمة

40. يتطلب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية تضافر جهود أصحاب المصلحة الأساسيين. ويمكن أن يعزى النجاح الملحوظ الذي حققته وحدة الإنفاذ التابعة لمكتب خدمات التسجيل في أوغندا إلى وجود إرادة سياسية قوية لمكافحة السلع المقلدة والمقرصنة، وإطار الملكية الفكرية القانوني والسياسي والمؤسسي الشامل، والتعاون والتنسيق الفعالين بين أصحاب المصلحة، والتدريب المستمر الذي يتلقاه موظفو إنفاذ القانون بشأن مسائل الملكية الفكرية ذات الصلة، والاستمرار في تثقيف الجمهور بشأن مسائل الملكية الفكرية.

[نهاية المساهمة]

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الولايات المتحدة

مساهمة من إعداد السيدة سمر كوستلنيك، مستشارة في مجال السياسات، مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية*

ملخص

لقد كان لدى الولايات المتحدة هيئة تنسيقية معنية بالملكية الفكرية، بشكل ما، منذ عام 1999. وقد أنشئ الهيكل الحالي - مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية (IPEC) - في عام 2008 من أجل إسداء المشورة للرئيس والتنسيق مع الوزارات والوكالات التابعة لمجلس الوزراء بشأن وضع السياسة والاستراتيجية العامتين للملكية الفكرية في الولايات المتحدة، وتعزيز الابتكار والإبداع، وضمان حماية الملكية الفكرية وإنفاذها بشكل فعال، محلياً وخارجياً.

وبالتعاون مع العديد من الوزراء ورؤساء الوكالات على مستوى الإدارة، يقوم مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية، بجملة أمور منها، تنسيق وضع خطة استراتيجية مشتركة بشأن إنفاذ الملكية الفكرية، وتقديم تقارير إلى الرئيس والكونغرس بشأن برامج إنفاذ الملكية الفكرية المحلية والدولية.

ويعمل مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية بانتظام مع الهيئة المشتركة بين وكالات الملكية الفكرية التابعة لحكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية، كجزء من نهج "الحكومة بأسرها" بشأن إنفاذ الملكية الفكرية.

أولاً. تاريخ منصب منسق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة

1. أنشئ المجلس الوطني المشترك بين الوكالات لتنسيق إنفاذ قانون الملكية الفكرية (NIPLECC) - وهو سلف مبكر لمكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية (IPEC) الحالي - بموجب التشريع الصادر في سبتمبر 1999، والوارد في القسم 653 من قانون الخزانة والمخصصات العامة للحكومة للسنة المالية 2000 (P.L. 106-58). وقد تم تدوين التشريع في الباب 15 من المدونة القانونية للولايات المتحدة، البند 1128. وخلال مناقشات التمويل، أقرت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ بالأثر الكبير لجرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية على الاقتصاد الأمريكي، وأشارت إلى أنه يمكن القيام بالمزيد من أجل مكافحة هذا المشروع الإجرامي المتزايد، وأن التنسيق بين كيانات إنفاذ القانون المحلية والأجنبية وعلى مستوى الولاية أمر ضروري.

2. وبموجب التشريع، شارك في رئاسة المجلس مسؤولان من وزارة التجارة ووزارة العدل، وهما مساعد وزير التجارة ومفوض البراءات والعلامات التجارية، ومساعد المدعي العام للقسم الجنائي بوزارة العدل. وكان من بين الأعضاء الآخرين وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والزراعية، والسفير - نائب الممثل التجاري للولايات المتحدة، ومفوض الجمارك، ووكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الدولية. وكان من الضروري التشاور مع مكتب حق المؤلف أيضاً بشأن مسائل إنفاذ القانون المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

3. وأصدر المجلس، الذي أنشئ من أجل تنسيق إنفاذ قوانين الملكية الفكرية المحلية والدولية بين الكيانات الفيدرالية والأجنبية، تقريراً سنوياً عن أنشطته التنسيقية إلى رئيس الجمهورية، وإلى اللجان المعنية بالمخصصات والسلطة القضائية في مجلسي الشيوخ والنواب.

4. وفي عام 2004، تم تعديل الإطار القانوني للمجلس الوطني لتنسيق إنفاذ قانون الملكية الفكرية في قانون المخصصات الموحدة للسنة المالية 2005، P.L. 108-447. ومن بين أمور أخرى، أنشأ تشريع عام 2004 المنصب المعين من قبل الرئيس لمنسق إنفاذ الملكية الفكرية الدولية (الذي ألحق بوزارة التجارة)، وحدد كذلك دور المجلس الوطني ليشمل إصدار استراتيجية لحماية الملكية الفكرية الأمريكية في الخارج.

5. وأنشئ مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية، كما هو معروف اليوم، بموجب الباب الثالث من "قانون تحديد أولويات الموارد وتنظيم الملكية الفكرية" لعام 2008، القانون العام 403-110 ("قانون تحديد أولويات الموارد وتنظيم الملكية الفكرية")؛ انظر الباب 15 من المدونة القانونية للولايات المتحدة، البنود 8111 - 8116). وحل منسق إنفاذ الملكية الفكرية محل المجلس

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

الوطني ومنسق الإنفاذ الدولي للملكية الفكرية. وفي عام 2009، رشّح الرئيس أوباما أول منسق لإنفاذ الملكية الفكرية، الذي أكّده مجلس الشيوخ في وقت لاحق من ذلك العام.

ثانياً. مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية

6. عملاً بالبند 8111 من الباب 15 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، يرشّح الرئيس منسق إنفاذ الملكية الفكرية ويؤكد هذا الترشيح مجلس الشيوخ. وبينما كان منصب منسق إنفاذ الملكية الفكرية الدولية ملحقاً بوزارة التجارة، ألحق الكونغرس منسق إنفاذ الملكية الفكرية بالمكتب التنفيذي للرئيس (EOP). والمكتب التنفيذي للرئيس هو مجموعة من مكاتب البيت الأبيض التي تدعم الرئيس ونائبه الرئيس وتشمل مكاتب مثل المجلس الاقتصادي الوطني، والممثل التجاري للولايات المتحدة، ومكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا، ومكتب الإدارة والميزانية، وغيرها.

7. ويناقش التاريخ التشريعي لقانون تحديد أولويات الموارد وتنظيم الملكية الفكرية أهمية إلحاق منسق إنفاذ الملكية الفكرية بالمكتب التنفيذي للرئيس، بحيث يتمتع المنسق برؤية عالية ونفاذاً يوفر صوتاً تنفيذياً أكثر فعالية في إنفاذ الملكية الفكرية. 8

8. ووفقاً للتشريع، تشمل واجبات مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية ما يلي: (أ) رئاسة لجنة استشارية مشتركة بين الوكالات لإنفاذ قوانين الملكية الفكرية؛ (ب) وتنسيق وضع خطة استراتيجية مشتركة بشأن إنفاذ الملكية الفكرية؛ (ج) والمساعدة، بناءً على طلب الإدارات والوكالات، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المشتركة؛ (د) وتيسير إصدار توجيهات سياساتية للوزارات والوكالات، بالقدر اللازم من أجل ضمان تنسيق سياسة إنفاذ الملكية الفكرية واتساقها مع القوانين الأخرى؛ (هـ) وتقديم تقارير إلى الرئيس والكونغرس بشأن برامج إنفاذ الملكية الفكرية المحلية والدولية؛ (و) وتقديم تقارير إلى الكونغرس عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية المشتركة، وتقديم توصيات إلى الكونغرس، إن وُجدت وحسب الاقتضاء، من أجل إدخال تحسينات على القوانين الاتحادية للملكية الفكرية والجهود المبذولة للإنفاذ؛ (ز) والقيام بالمهام الأخرى التي يأمر بها الرئيس. 9

9. ومن المهم ملاحظة أنه لا يجوز لمنسق إنفاذ الملكية الفكرية مراقبة أو توجيه أي وكالة لإنفاذ القانون، بما في ذلك وزارة العدل، في ممارسة سلطتها في مجال التحقيق أو المقاضاة.¹⁰

ألف. الخطة الاستراتيجية المشتركة بشأن إنفاذ الملكية الفكرية

10. كما ورد بمزيد من التفصيل في البند 8113 من الباب 15 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، فإن منسق إنفاذ الملكية الفكرية مكلف بوضع خطة استراتيجية مشتركة بشأن إنفاذ الملكية الفكرية. وتصدر هذه الخطة كل ثلاث سنوات تقريباً، وتوضع من خلال العمل مع الهيئة المشتركة بين وكالات الملكية الفكرية التابعة لحكومة الولايات المتحدة ومن خلال مدخلات القطاع الخاص.

11. ويكمن الغرض من الخطة في تحديد السبل الكفيلة بتحقيق ما يلي: الحد من كمية السلع المقلدة وسائر السلع المتعدية في سلسلة الإمداد المحلية والدولية؛ وتحديد ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية أو العيوب في النظام أو غيرها من العوائق غير المبررة أمام إجراءات الإنفاذ الفعالة ضد تمويل السلع المقلدة والمخالفة، أو إنتاجها، أو الاتجار بها، أو بيعها؛ وتعزيز قدرة البلدان الأخرى على حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، والحد من عدد البلدان التي لا تنفذ القوانين التي تمنع تمويل السلع المقلدة والمتعدية، وإنتاجها، والاتجار بها، وبيعها؛ والعمل مع البلدان الأخرى على وضع معايير وسياسات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بشكل فعال. 11

12. وقد صدرت أربع خطط استراتيجية مشتركة في الأعوام 2010 و 2013 و 2016 و 2020، وهي متاحة على صفحتنا الإلكترونية التالية: <https://www.whitehouse.gov/ipecc/reports-and-documents/>.

ب. التقرير السنوي المقدم إلى الكونغرس

13. على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في البند 8114 من الباب 15 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، يتعين على منسق إنفاذ الملكية الفكرية تقديم تقرير سنوي إلى الكونغرس عن أنشطة إنفاذ الملكية الفكرية التي تضطلع بها حكومة الولايات المتحدة لسنة مالية معينة. وتضمّن التقرير الأحدث، الصادر في أبريل 2023، مساهمات من وزارات الزراعة والتجارة (بما في ذلك مكتب

8 محاضر جلسات الكونغرس، 154، الصفحة S9590 (الإصدار اليومي، 26 سبتمبر 2008) (بيان السناتور فونينوفيتش).

9 الباب 15 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، البند 8111(ب)(1).

10 الباب 15 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، البند 8111(ب)(2).

11 الباب 15 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، البند 8113(أ).

الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية) والدفاع والصحة والخدمات الإنسانية والأمن الداخلي والعدل والخارجية والخزانة، إضافة إلى مكتب حق المؤلف للولايات المتحدة، والممثل التجاري للولايات المتحدة.

14. ويُتاح على صفحتنا الإلكترونية التقرير السنوي الأحدث عن الملكية الفكرية لمنسق إنفاذ الملكية الفكرية، المقدم إلى الكونغرس،¹² إضافة إلى التقارير السابقة.¹³

ثالثاً. نهج "الحكومة بأسرها" بشأن تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

15. تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق تنسيق وتعاون واسعين في سياسة إنفاذ الملكية الفكرية على المستوى الوطني. وينطوي ذلك على التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود، وتعظيم أثر أنشطة الإنفاذ التي تضطلع بها حكومة الولايات المتحدة (بما في ذلك من خلال الأنشطة التعاونية)، وتحديد وتنفيذ سبل تعزيز إنفاذ الملكية الفكرية بشكل مؤكد. ويزيد نهج "الحكومة بأسرها" هذا من الفعالية على مستوى الحكومة فيما يخص مكافحة جرائم الملكية الفكرية. وهذا التنسيق ضروري فيما يتعلق بكل من المسائل السياسية وعمليات إنفاذ القانون.

16. ويؤدي إلحاق منسق إنفاذ الملكية الفكرية بالمكتب التنفيذي للرئيس إلى تعزيز تنسيق أنشطة إنفاذ الملكية الفكرية في حكومة الولايات المتحدة، التي تنفذها مجموعة من الوزارات والوكالات التي تتمتع بخبرتها الخاصة في الموضوع ومسؤولياتها الخاصة - التي تشمل مجالات مثل الدبلوماسية والتجارة وإنفاذ القانونين الجنائي والمدني، إضافة إلى مجالات أخرى. ويحسن التنسيق المعزز قدرة الوكالات على العمل معاً من أجل النهوض بالأهداف الاستراتيجية والمتعددة التخصصات بمزيد من الفعالية، والقيام من خلال هذا التعاون، بتحقيق نجاح أكبر في الحد من التعدي على الملكية الفكرية.

17. وإضافة إلى التنسيق فيما يتعلق بالقضايا السياسية، اعتمدت حكومة الولايات المتحدة نهجاً تشغيلياً شاملاً ومنسقاً لمكافحة جرائم الملكية الفكرية. ويتجسد النهج التشغيلي لنهج "للحكومة بأسرها" في المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية في الولايات المتحدة الذي يرأسه مدير من وزارة الأمن الوطني/التحقيقات المتعلقة بالأمن القومي، ويشغل منصب نواب المدير أشخاص من وزارة الأمن الوطني/مكتب الجمارك وحماية الحدود، ووزارة العدل/مكتب التحقيقات الفيدرالي (<https://www.iprcenter.gov/about>). ويضم مركز حقوق الملكية الفكرية ممثلين من 20 وكالة ومكتباً اتحادياً، فضلاً عن الإنترنت، واليوروبول، وشرطة مدينة لندن، ودائرة الإيرادات المكسيكية، وشرطة الخيالة الملكية الكندية - إضافة إلى شركات مع العديد من منظمات القطاع الخاص (<https://www.iprcenter.gov/partnerships>).

18. ويعمل مركز حقوق الملكية الفكرية كمركز لتبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات في مجالي التقليد والقرصنة ويسعى جاهداً لتبادل المعلومات الهامة وزيادة الوعي بمخاطر سرقة الملكية الفكرية والاحتيايل والاختراقات الإلكترونية والانتهاكات التجارية من خلال التنسيق مع 25 وكالة حكومية أمريكية ودولية.¹⁴

19. ويعتمد مركز حقوق الملكية الفكرية على تعزيز التعاون بين الوكالات والحكومات الدولية وكذلك المشاركة مع القطاع الخاص. ويمكّن هيكل فرقة العمل مركز تنسيق حقوق الملكية الفكرية من تبادل المعلومات الخاصة بكل حالة في الوقت الحقيقي من أجل مكافحة جرائم الملكية الفكرية والاستفادة بفعالية من الموارد والمهارات والسلطات التي تتمتع بها وكالة مشاركة وتوفير استجابة شاملة لسرقة الملكية الفكرية. ويتيح هذا التعاون لأجهزة إنفاذ القانون استخدام الموارد بأكثر قدر ممكن من الكفاءة عن طريق فض التضارب في القضايا واستخدام الميزة النسبية لكل وكالة في إجراء التحقيقات بأكثر قدر من الفعالية. (وعلى النحو المذكور أعلاه، لا يجوز لمنسق إنفاذ الملكية الفكرية مراقبة أو توجيه أي وكالة لإنفاذ القانون في ممارسة سلطتها في التحقيق أو المقاضاة).

ألف. مثال على تطبيق نهج "الحكومة بأسرها"

20. أحد الأمثلة الأخرى على نهج "الحكومة بأسرها" الذي تتبعه حكومة الولايات المتحدة هو إعداد التقرير الذي تشرف عليه وزارة الأمن الوطني بشأن "مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة والمقرصنة".¹⁵ ومع ارتفاع شعبية منصات التجارة الإلكترونية، نما عدد

¹² التقرير السنوي لمنسق إنفاذ الملكية الفكرية للسنة المالية 2022 المقدم إلى الكونغرس، ويمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي:

https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2023/04/FY22-IPEC-Annual-Report_Final.pdf.

¹³ يُرجى الاطلاع على صفحتنا الإلكترونية على الرابط التالي: <https://www.whitehouse.gov/ipecc/reports-and-documents/> من أجل

استعراض التقارير السنوية السابقة لمنسق إنفاذ الملكية الفكرية.

¹⁴ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مركز تنسيق حقوق الملكية الفكرية في الباب 19 من مدونة قوانين الولايات المتحدة، البند 4344،

وكذلك على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.iprcenter.gov/>.

¹⁵ وزارة الأمن الوطني، تقرير "مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة والمقرصنة"، الصادر في 23 يناير 2020. ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:

https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/20_0124_plcy_counterfeit-pirated-goods-report_01.pdf

السلع المقلدة والمقرصنة التي تصل إلى المستهلكين في الولايات المتحدة بشكل كبير خلال بضع سنوات فقط، مما أدى إلى دعوة للعمل من أجل مكافحة هذه التجارة غير المشروعة.

21. واحتوى التقرير الذي تشرف عليه وزارة الأمن الوطني على كل من الإجراءات التي يتعين على حكومة الولايات المتحدة اتخاذها، وكذلك "أفضل الممارسات" من أجل اعتمادها من قبل منصات التجارة الإلكترونية وأسواق الأطراف الثالثة. ولوضع هذه التوصيات، جمع ممثلون من وزارات الأمن الداخلي، والتجارة، والخارجية، والعدل - إلى جانب منسق إنفاذ الملكية الفكرية، ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، وسائر مكاتب البيت الأبيض - ما لديهم من خبرة وقدرات لمناقشة القضايا، وتحديد الخيارات والنظر فيها، وتحديد مسار العمل المناسب.

22. وأدى أصحاب المصلحة أيضاً دوراً هاماً في إعداد التقرير. وفي بداية العملية المشتركة بين الوكالات، سعت وزارة التجارة إلى الحصول على تعليقات عامة "من أصحاب حقوق الملكية الفكرية، وأسواق الأطراف الثالثة عبر الإنترنت، وسائر وسطاء الأطراف الثالثة، وغيرهم من أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، بشأن حالة الاتجار بالسلع المقلدة والمقرصنة من خلال أسواق الأطراف الثالثة عبر الإنترنت، وكذبك توصيات للحد من الاتجار بهذه السلع المقلدة والمقرصنة".¹⁶

رابعاً. المشاركة مع القطاع الخاص

23. يتفاعل مكتب منسق إنفاذ الملكية الفكرية بانتظام مع القطاع الخاص. ويهتم المكتب بالاستماع إلى أصحاب المصلحة حتى يتمكن من فهم وجهات نظرهم، والقضايا التي قد يواجهونها، ووجهات نظرهم حول مواضيع معينة بشكل أفضل. وكمثال على ذلك، ينطوي إعداد الخطة الاستراتيجية المشتركة على إصدار طلب يدعو الجمهور إلى المساهمة والمشاركة في رسم معالم استراتيجية الحكومة الاتحادية لإنفاذ الملكية الفكرية. وهذه عملية مفتوحة يمكن لأي شخص خلالها تقديم التعليقات.

خامساً. استنتاج

24. ختاماً، نظراً إلى أنه في غالب الأحيان يتشارك عدد من الوزارات والمكاتب والوكالات في مسؤولية إنفاذ الملكية الفكرية، فإن التنسيق ووضع الاستراتيجيات أمر ضروري لتحقيق الفعالية الوطنية. ويسعى نهج "الحكومة بأسرها" من أجل إنفاذ الملكية الفكرية إلى كسر حالة التقوقع الذي يمكن أن توجد بين الوكالات الحكومية، مما يزيد من التعاون المناسب إلى الحد الأقصى. ويستفيد هذا النهج من الموارد والمهارات وسلطات كل كيان حكومي، ويضمن بشكل أفضل استجابة شاملة لسرقة الملكية الفكرية، مقارنةً بنهج كل وكالة على حدة الذي يمكن أن يكون مجزأً في كثير من الأحيان. ويستلزم أيضاً التعاون المناسب بين الحكومة والقطاع الخاصة والرابطات التجارية والمجتمع المدني - بما في ذلك مجموعات المستهلكين والنقابات العمالية، فضلاً عن الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

[نهاية المساهمة]

¹⁶ وزارة التجارة، "طلب تعليق. تقرير عن حالة الاتجار بالسلع المقلدة والمقرصنة والتوصيات"، الصادر في 5 يوليو 2019. ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: <https://www.regulations.gov/document/DOC-2019-0003-0001>.